بيع الشيك والكمبيالة لتخليص حق مالي مُؤَجَّلٍ من خلال قرارات المجامع الفقهية

د. جوزاء بنت بادي بن سعيد العتيبي[1]

(قدم للنشر في ١٤٤٢/٤/١٥هـ؛ وقبل للنشر في ١٤٤٢/٦/٨هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة إلى معرفة حكم بيع الشيك والكمبيالة لتخليص حق مالي مؤجل وضوابطه من خلال قرارات المجامع الفقهية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١) أن بيع الشيك والكمبيالة للمدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ جائز لأنه مصالحة على الدَّيْنِ الآجل بأقل منه حالًّا، وهذه الكيفية تعرف بمسألة "ضع وتعجَّل"، ومن أجاز هذه المسألة إنَّما أجازها في صورة ثنائية بين الدائن والمدين.

٢) بيع الشيك والكمبيالة لغير المدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ إذا تولى الخصم طرفٌ ثالثٌ سواء أكان مصرفًا أم شخصًا آخر فقد ذهب عامة العلماء والمجامع الفقهية إلى تحريم هذا.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

١) الاهتمام بالبحوث التي تبحث عن البدائل الشرعية لكل ما هو محرم من أحكام التعامل بالشيك، أو الكمبيالة خاصة في مجالي الصرف والخصم.

٢) تخصيص أنواع الشيك المختلفة بالدراسة مثل أحكام الشيك السياحي، ومقارنته بالقانون التجاري الدولي.

٣) تخصيص أنواع الأوراق التجارية الأخرى بالدراسة مقارنة بالقانون المطبق في المملكة العربية السعودية.

٤) زيادة الضمانات البنكية والقانونية التي تعزز الثقة بالشيك الآجل، بحيث يتم استيفاء الحق به بيسر وسهولة.

الكلمات المفتاحية: بيع– شيك –كمبيالة– حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ– الدائن –المدين.

❁❁❁❁❁

(١) أستاذ مساعد، فقه وأصوله ، كلية التربية–المزاحمية– جامعة شقراء.
البريد الإلكتروني: galotibi@su.edu.sa

The Sale of Checks and Promissory Notes for the Settlement of Deferred Financial Rights through the Decisions of Jurisprudential Assemblies

Dr. Jawza bint Badi bin Saeed Al-Otaibi

(Received (10/12/2020) accepted: 07/02/2021)

Abstract: The study aimed to determine the ruling on selling checks and promissory notes to settle deferred financial rights and its guidelines through the decisions of jurisprudential assemblies. The study arrived at several key results, including:

1. Selling checks and promissory notes to the debtor to settle a deferred financial right is permissible because it is a reconciliation for a deferred debt with less than its current value. This method is known as the "Delay and Immediate Payment" issue, and those who permit it do so in a bilateral agreement between the creditor and the debtor.
2. Selling checks and promissory notes to someone other than the debtor for the purpose of settling a deferred financial right is prohibited when a third party, whether a bank or another person, intervenes. The majority of scholars and jurisprudential assemblies have deemed this practice as impermissible.

The study also recommended:

1. Focusing on research that explores Sharia-compliant alternatives to what is prohibited in dealing with checks or promissory notes, especially in the areas of exchange and discount.
2. Examining different types of checks, such as the rules governing traveler's checks, and comparing them with international commercial law.
3. Studying various commercial papers in comparison with the applied law in the Kingdom of Saudi Arabia.
4. Increasing the banking and legal guarantees that enhance trust in deferred checks, ensuring that the right is easily and smoothly fulfilled.

Keywords: Sale, Check, Promissory Note, Deferred Financial Right, Creditor, Debtor.

مُقَدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم أنبيائه، صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد

فإنه مع تشابك العلاقات الاقتصادية في هذا العصر حدثت أنواعٌ وصورٌ عديدةٌ من أنواع التعاملات المالية التي نشأت بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول غير الإسلامية؛ مما تطلب معرفةَ حكمِ الشرع في هذه التعاملات الحديثة؛ ولذلك اهتم الكثير من العلماء والباحثين، والمجامع الفقهية، والهيئات الشرعية ببيان أحكام هذه التعاملات، فكُتِبت البحوث والدراسات، وأُصدرت الفتاوى والقرارات في قضايا المعاملات المالية والتجارية المعاصرة تحريرًا وتصويرًا، وتكييفًا وتخريجًا، ومن المسائل التي احتاج الناس لمعرفة أحكامها الفقهية، الأوراق التجارية والنقدية، ومن بين هذه الأوراق الشيك، والكمبيالة؛ ولذلك رأيت أن أُعِدَّ بحثًا في هذا المجال أتناول فيه التعريف بالشيك والكمبيالة، وشروطهما، والتكييف الفقهي لبيعهما لتخليص حقٍّ مالي مؤجل من خلال قرارات المجامع الفقهية.

وفيما يلي أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث.

أولًا: أسباب اختيار الموضوع:

الذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدد من الأمور، أهمها ما يلي:

١- الرغبة في تقديم بحث يوضح أحكام التعامل بالشيك والكمبيالة؛ حتى لا يقع أحد من المسلمين في الربا المنهي عنه شرعًا.

٢- محاولة جمع آراء عدد من العلماء والفقهاء والباحثين المعاصرين، وفتاوى المجامع الفقهية المتعلقة بأحكام التعامل بالشيكات والكمبيالات.

ثانيًا: أهمية الموضوع:

١- الشيك والكمبيالة من الأمور التي يحتاج الناس إلى معرفة أحكامهما الفقهية، ومثل هذه الأمور تكون قرارات المجامع الفقهية أوثق وأضمن للمستفتي، وقد جاء هذا البحث لدراسة قرارات المجامع الفقهية الخاصة بهذا الموضوع، والله المستعان.

٢- كثرة تعامل كثير من الناس بهما في هذا العصر.

٣- عدم توافر دراسات شرعية وافية عن التكييف الفقهي لبيع الشيك والكمبيالة لتخليص حق مالي من خلال قرارات المجامع الفقهية، والله أعلم.

ثالثًا: أهداف البحث:

١- بيان الحكم الشرعي للتعامل بالشيك والكمبيالة من خلال دراسة قرارات المجامع الفقهية.

٢- ذِكْر الضوابط الشرعية للتعامل بالشيك والكمبيالة لتخليص حق مالي مؤجل.

رابعًا: منهج البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي.

خامسًا: الدراسات السابقة:

لا يوجد -بحسب اطلاعي- مَنْ تَنَاوَلَ حكمَ بيع الشيك والكمبيالة من خلال قرارات المجامع الفقهية لتخليص حق مالي.

سادسًا: خطة البحث:

جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة السابقة: وجاء فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وتقسيماته.

التمهيد: التعريف بالشيك والكمبيالة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الشيك، ونشأته التاريخية.

المطلب الثاني: مفهوم الكمبيالة، وأطراف الشيك والكمبيالة.

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك والكمبيالة.

المبحث الأول: أنواع الشيك، وخصائصه، ووظائفه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع الشيكات.

المطلب الثاني: خصائص الشيك.

المطلب الثالث: وظائف الشيك.

المبحث الثاني: الشروط الشكلية والموضوعية للشيك والكمبيالة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الشروط الشكلية للشيك والكمبيالة.

المطلب الثاني: الشروط الموضوعية للشيك والكمبيالة.

التكييف الفقهي لبيع الشيك أو الكمبيالة لتخليص حق مالي مُؤَجَّلٍ من خلال قرارات المجامع الفقهية وفيه مطلبان:

المطلب الأول: بيع الشيك والكمبيالة للمدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ.

المطلب الثاني: بيع الشيك والكمبيالة لغير المدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ.

أهم نتائج البحث والتوصيات.

المصادر والمراجع.

التمهيد

التعريف بالشيك والكمبيالة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

مفهوم الشيك ونشأته التاريخية

مفهوم الشيك:

هو عبارة عن ورقةٍ تُحَرَّرُ وفقًا لشكل معين، تتضمن أمرًا صادرًا من شخص يُسَمَّى (الساحب) إلى شخص آخر يُسَمَّى (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين إلى شخص ثالث يُسَمَّى (المستفيد)(١). فالشيك عبارة عن ورقة تجارية تتضمن أمرًا صادرًا من شخص يُسَمَّى الساحب إلى أحد البنوك بأن يدفع لشخص ثالث –وهو المستفيد– مَبْلَغًا مُعَيَّنًا من النقود بمجرد الاطلاع.

نشأته التاريخية:

في بداية ظهور الشيك كان استخدامه قاصرًا على التجار والموسرين، ولكن التطور الذي شهدته التعاملات التجارية والمصرفية في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين أدَّى إلى انتشار استعمال الشيك بين مختلف طبقات المجتمع، خاصة في أوروبا وأمريكا.

وتعتبر إنجلترا الموطن الأول للشيك؛ حيث اعتاد الإنكليز إيداع نقودهم وثرواتهم المنقولة أثناء غيابهم عند الغير؛ لتأمينها من مخاطر السرقة أو الهلاك. وكانت عمليات الإيداع تحصل في بادئ الأمر لدى تجار الذهب والصائغين، وكان هؤلاء يُسَلِّمُونَ عملاءهم مقابل الودائع النقدية صكوكا مستحقة الوفاء عند الاطلاع. ولم يُعْرَفْ الشيك بمعناه الحديث إلا في النصف الثاني من القرن السابع عشر؛ حيث تَأَسَّسَ بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤م، واحتكر العملة الورقية (البنكنوت)، وحظر على الصياغ والأفراد حينها إصدار الصكوك التي كانت شائعة وقتئذ، والتي كانت تسحب على الصيارفة، وَتَرَتَّبَ على هذا الحظر ابتكار الشيك بمعناه الحديث، فكان العميل يفتح حساباً نقدياً لدى الصيرفي ويتسلم دفتراً يتكوَّن من عدة صكوك يتولى العميل تكملة بياناتها وتتضمن أوامر للمصرف بأداء المبلغ المعيَّن بالصك بمجرد الاطلاع عليه، وقد جرت تسمية شيك على هذه الصكوك، ومنذ ذلك الوقت شاع استعمال الشيك في إنجلترا، ومنها انتقل إلى سائر بلدان أوروبا(٢).

ونتيجة لتيسر سبل المواصلات، ووسائل الاتصالات وتعامل التجار من جنسيات متعددة مع بعضهم

---

(١) ينظر: الأوراق التجارية في النظام السعودي، د/عبد الله محمَّد العمران (ص٣٠) ، والأوراق التجارية (السند الإذني – الكمبيالة – الشيك) دراسة للقضاء، د/علي جمال الدين عوض (ص ١٥٩)

(٢) ينظر: الوسيط في الأوراق التجارية، د/أحمد شاكر السباعي (١٣/٢) .

البعض في القرن التاسع عشر، شعر التُّجَّار بالحاجة إلى توحيد قوانين الأوراق التجارية؛ لتيسير الأعمال التجارية وعدم عرقلتها؛ لذلك عُقِدت عدة مؤتمرات من أجل هذا، إلى أن انتهى الأمر إلى الاتفاق على ثلاث معاهدات لتوحيد قواعد الشيك في مؤتمر جنيف عام (١٣٥٠هـ=١٩٣١م)، وفي عام (١٣٦٧هـ=١٩٤٨م) قامت اللجنة القانونية التابعة لجامعة الدول العربية بإعداد مشروع لتنظيم الأوراق التجارية مستمد من معاهدات مؤتمر جنيف، وأصبح معمولًا به في كثير من الدول العربية[١].

وأصول الأوراق التجارية -ومنها الشيك- كانت معروفة لدى المسلمين؛ فقد عرفت المجتمعات الإسلامية التعامل بما يشبه السفاتج، وما عرف بصكوك البضائع منذ عصر الصحابة، وقد سجل الدكتور محمد سراج هذا بقوله: «وقد انتقلت أحكام التعامل "بالسفتجة"[٢] إلى المدن التجارية الإيطالية التي كانت على صلة قوية بمراكز التجارة الإسلامية، وانتقلت تلك الأحكام من هذه المدن إلى سائر البلاد الأوروبية، وليس من قبيل المبالغة القول بِتَأَثُّرِ التشريعات التجارية الأوروبية في صياغتها لأحكام السفاتج بقواعد الفقه الإسلامي، وأعراف التعامل التجاري بين التجار المسلمين»[٣].

وقال -أيضا-: «من هذا النظر التاريخي تَتَّضِحُ الحقائق التالية:

١- إنَّ المسلمين عرفوا الأوراق التجارية أو الأدوات المتداولة المعروفة في القوانين الغربية الحديثة من صكوك وسفاتج ورقاع، وكانت النُّظم التَّشريعية التي صاغها الفقه الإسلامي استنادًا إلى مصادر الشريعة وأدلتها هي السبب الذي أَيَّدَ تَعَامُلَ المسلمين بهذه الأدوات...

٢- لا يصح من الناحية المنهجية تناول أحكام التعامل في الأوراق التجارية باعتبارها أنماطًا حديثةً من المعاملات التي لم تَعْرِفْهَا المجتمعات الإسلامية، ولم يَتَعَرَّضْ لها الفقهاء المسلمون»[٤].

المطلب الثاني

مفهوم الكمبيالة، وأطراف الشيك والكمبيالة

هو: «أمر مكتوب بكيفية خاصة، يحددها النظام، يأمر بموجبه شخص يسمى (المحرر أو الساحب) شخصًا آخر يسمى (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين، أو قابل للتعيين لأمر شخص معين يسمى (المستفيد) أو لحامله دون تعيين، وقد يكون الأشخاص في عملية السحب هذه أشخاصًا طبيعية، أو

(١) أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، د/سعد بن تركي بن محمد الخثلان، ص(٢٨-٢٩) .

(٢) السفتجة: عبارة عن رقعة أو كتاب أو صك يكتبه الشخص لنائبه أو مَدِينِهِ في بلد آخر يُلْزِمُهُ فيه بدفع مبلغ من المال لشخص أَقْرَضَهُ مثله؛ وقد سُمِّيَتْ هذه المعاملة سفتجةً؛ لما فيها من إِحْكَامِ الأمر وتوثيقه، وَتَجَنُّبِ العَناء والخطر، ينظر: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، د/نزيه حماد (ص ٢٤٤).

(٣) الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية (ص ٢٨) .

(٤) المصدر السابق، (ص ٤٠).

أشخاصًا اعتبارية كالمصارف، والغالب: أن يكون المسحوب عليه مَدِينًا للساحب بما يكفي للوفاء، ويسمى "مقابل الوفاء"، وأن يكون الساحب مدينًا للمستفيد أو الحامل، ولكن لا يتحتم هذا ولا ذاك»[(١)].

أطراف الشيك والكمبيالة وأوضاعهم:

إنَّ الشيك يشبه الكمبيالة من حيث عدد أطرافه فهو يتضمن ثلاثة أطراف: الأول: الساحب: وهو الذي يُصْدِرُ الشيكَ وَيُوَقِّعُهُ، ويُعتبر هذا التصرف منه تعبيرًا عن رضاه والتزامه بالشيك الْمُصْدَرِ، وضامنًا للوفاء بالشيك، ولا يمكن أن يُنْسَبَ له شيكٌ من غير التوقيع بخط اليد أو البصمة أو الختم[(٢)].

الثاني: المسحوب عليه: وهو الشخص الْمُوَجَّهُ إليه الأمرُ، وهو البنك، حيث يُصْدِرُ الساحبُ أمرًا للبنك بدفع مبلغ من النقود للمستفيد بناء على العلاقة السابقة التي يكون المسحوب عليه مدينًا للساحب، ويجب أن يكون المسحوب في الشيك عليه بنكًا، وإلا فَقَدَ الشيكُ صِفَتَهُ القانونيةَ.

وفي حصْر سحب الشيك على البنوك ضمانة أكبر للمستفيد، ويجب أن يتضمن الشيك اسم البنك المسحوب عليه[(٣)]. الثالث: المستفيد: وهو الشخص الذي يُدْفَعُ له أو لإذنه مبلغُ البنكِ، وليس هناك إلزام في كتابة اسم المستفيد؛ فَقَدْ يُكْتَبُ، وَقَدْ يُتْرَكُ مكانُ الاسمِ فارغًا؛ لميزة الشيك أنَّه يمكن الحصول على قيمته النقدية لحامله[(٤)].

المطلب الثالث

أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك والكمبيالة[(٥)]

يتشابه الشيك والكمبيالة في الأمور التالية:

١- إنَّ كُلًّا منهما يستلزم وجود ثلاثة أشخاص: (ساحب، ومستفيد، ومسحوب عليه).

٢- يفترض وجود علاقة قانونية سابقة بين كل شخصين منهما على النحو التالي: علاقة بين الساحب والمسحوب عليه تقوم على وجود رصيد للساحب لدى المسحوب عليه، وعلاقة بين الساحب والمستفيد، وتسمى القيمة الواصلة، ويكون فيها المستفيد دائنًا للساحب.

٣- إنَّ كلًّا منهما يكون قابلًا للتداول بالطرق التجارية.

---

(١) معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، د/نزيه حماد (ص ٣٨٥) ، والأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، د/محمد سراج (ص ٤٣-٤٤).

(٢) القانون التجاري الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ص ١١٧)، وفقه المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد شبير (ص٢٤٣).

(٣) القانون التجاري دراسة موجزة، د/محمد عبد الغفار البسيوني، ود/تامر يوسف سعفان، ومحمد الصالحي (ص ٢٠٧، ٢٠٩).

(٤) فقه المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد شبير (ص٢٤٣).

(٥) المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، المؤلف: أبو عمر دُبْيَان بن محمد الدُّبْيَان (١٣/٥٩٤-٥٩٥) ، وأبحاث هيئة كبار العلماء، إعداد: الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٥/٣٣٥-٣٣٧) .

ويختلف الشيك عن الكمبيالة في الأمور التالية:

١. لا يلزم توفُّرُ مقابل وفاء الكمبيالة حين إصدارها، ويكفي توافرها في ميعاد الاستحقاق، أما في الشيك فإنه يجب أن يكون مقابل الوفاء موجودًا قبل إصدار الشيك، أو في وقت إصداره على الأقل.

٢. تعتبر الكمبيالة أداة وفاء وائتمان؛ ولذلك فإنها غالبًا ما تكون مؤجلة الدفع، أي أن ميعاد استحقاقها يكون لاحقًا لتاريخ الإصدار، أما الشيك فإنه أداة وفاء فقط؛ ولذلك فإنه يكون واجبَ الوفاء دائمًا لدى الاطلاع.

٣. يجوز أن يكون المسحوب عليه في الكمبيالة مَصْرِفًا أو شخصًا عاديًّا، أما الشيك فلا يسحب عادةً إلا على مَصْرِفٍ، وبعض القوانين توجب ذلك.

ويمكن القول: إن التمييز بين الشيك والكمبيالة قد يبدو عسيرًا في حال ما إذا كان سحب الكمبيالة على مَدِينٍ بها، وكانت واجبةَ الدفعِ عند الاطلاع، وكان سحبها على مَصْرِفٍ، ولذلك أَوْجَبَ الْمُشَرِّعُ أن يُعَنْوَنَ الصكُّ بالكمبيالة؛ تفريقًا بينها وبين الشيك، ولو من حيث الشكل.

المبحث الأول

أنواع الشيك، وخصائصه، ووظائفه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول

أنواع الشيكات

هناك عدة أنواع من الشيكات، وهي:

١-الشيك المسَطَّر:

هو شيك يُحَرَّرُ وفق الشيك العادي، وَسُمِّي بهذا الاسم لأنَّهُ يتم تسطيره؛ خوفًا من ضياعه أو تعرُّضِهِ للسرقة، ويكون هذا التَّسطير للبنك وليس للأشخاص، بحيث لا يتم صرفه والحصول على قيمته إلَّا من خلال أحد البنوك أو المصارف المعتمدة، ولكن هذا لا يعني أنَّهُ باستطاعة أي بنك أن يصرفه لأي شخص حصل عليه؛ فالبنوك تهتم بتأكدها من الشخص الحامل للشيك؛ خوفًا من ضياع الحقوق أو عمليات التزوير والاحتيال.

والتَّسطير نوعان: التَّسطير الخاص، وهذا النوع يتم فيه وضع اسم البنك بين خطَّيْن متوازيَيْن، بحيث لا يمكن صرفه وتحصيل قيمته إلَّا من البنك الذي سُجِّلَ اسمُهُ عليه.

والتَّسطير العام، ويمكن فيه عدم كتابة أي اسم بين الخطَّيْن، أي يترك فيه الفراغ الذي بين الخطَّيْن المتوازيَيْن أبيض من غير تعيين اسم مصرف، وفي هذه الحال يجوز للمصرف المسحوب عليه وفاءُ قيمةِ الشيك إلى أحد عملائه أو إلى أي مصرف يَتَقَدَّمُ به[(١)].

٢- الشَّيك المُقيَّد في الحساب:

هو شيك يُحَرَّرُ وفق شكل الشيك العادي؛ لكن يضيف الساحب أو الحامل عبارةً تُفِيدُ عدم جواز الوفاء بقيمته نقدًا، بل يكون الوفاء عن طريق القيود الكتابية؛ بحيث لا يمكن الحصول على قيمة هذا الشيك باليد أو صرفه إلى أوراق نقدية وتداولها، بل يتم نقل القيمة من حساب إلى آخر؛ بتضمين الشيك عبارة أو لفظًا يدل على إمكانية إصداره وتحويله إلى حسابٍ ثانٍ[(٢)].

٣- الشيك السياحي:

وتسمَّى أيضًا بشيكات المسافرين، وهي شيكات تصدرها المصارف بقيم متفاوتة على فروعها أو على مراسليها من المصارف في الخارج لمصلحة المسافر الذي يستطيع الحصول على قيمتها بمجرد عرضها للوفاء

(١) ينظر: أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، د/سعد بن تركي الخثلان (ص ١٤٠، ١٤١)، والقانون التجاري "الأوراق التجارية"، د/فوزي محمد سامي، ود/فائق محمود الشماع (ص ٣٥٥-٣٦٠) .

(٢) ينظر: أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، (ص ١٤٣)، والقانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣٥٦).

لدى أي فرع من فروع المصرف المصدر أو لدى مراسليه من المصارف الأخرى في البلاد التي يتوجه إليها، ويُستخدم الشيك السياحي للتخفيف من المخاطر التي يَتَعَرَّضُ لها المسافر الذي يحمل مبالغَ من المال كالسرقة أو الضياع، ولا تصدر هذه الشيكات إلَّا عن بنوك عالمية معروفة، من خلال الحصول على دفتر لها مقابل إيداع مبلغٍ محددٍ من المال في البنك(١).

المطلب الثاني

خصائص الشيك

يتميز الشيك بالخصائص الآتية(٢):

(أ) صلاحية الشيك للتداول والقبول، وهو بهذه المثابة يعتبر ورقةً تجاريةً تُشْبِهُ النقدَ.

(ب) يُعْتَبَرُ مُحَرِّرُ الشيك ضامنًا لقيمته حتى يتم سداده.

(ج) لا يفقد الشيك قيمته في حال ضياعه، وإنما هو سَنَدٌ بِدَيْنٍ يَثْبُتُ بإحدى طرق الإثبات المعتبرة في حالة ضياعه.

(د) يعتبر الشيك صحيحًا، ويجب دفعه لدى الاطلاع، ولا يُعْتَبَرُ رضا المسحوب عليه إلا إذا كان غيرَ مَدِينٍ للساحب بمثل قيمته.

المطلب الثالث

وظائف الشيك

يلعب الشيك دورًا مهمًّا في حياتنا الاقتصادية وفي معاملاتنا المالية؛ نظرًا لما يحققه الشيك من مزايا عديدة باعتباره أداةً من أدوات السوق المصرفي؛ فهو يؤدي دورًا في تسهيل التعامل بين الأفراد، وسرعة تسوية الديون، كما أنه يستعمل كأداةٍ للوفاء تحل محل النقود، وتقوم مقامها؛ لكونه مستحق الأداء لدى الاطلاع(٣).

ويقوم الشيك مقام النقد، وهو قابل للتداول، وينقل بالتظهير من شخص إلى آخر أو لحامله، فَيُكْتَفَى فيه بالمناولة ليصبح في ملكية الغيرِ الحائزِ له، ويتيسر لحامله الحصول على النقود فورًا بخصمه لدى المصارف أو باستعماله في تسوية الديون؛ فهو أداة ائتمان ووفاء ونقد، وله من ذاته ما يساعد على حمايته من العبث؛ لأن المشرع اشترط فيه شروطًا شكليةً مُلْزِمَةً تضفي عليه الصفة التجارية، وأيدها بمؤيدات جزائية تحميه من العبث والاستهانة.

---

(١) ينظر: أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، (ص ١٤٤-١٤٥)، والقانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣٥٩).

(٢) ينظر: القانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣١١)، والمعاملات المالية أصالة ومعاصرة، (٥٩٣/١٣)، وأبحاث هيئة كبار العلماء (٣٣٤/٥).

(٣) القانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣١١).

يقول الدكتور عيسى عبده (رحمه الله): "الشيكات تعتبر في نظر الناس وعرفهم وثقتهم بمثابة النقود الورقية، وأنها يجرى تداولها بينهم كالنقود تظهيرًا وتحويلًا، وأنها محمية في قوانين جميع الدول من حيث إن سحب الشيك على بنك ليس للساحب فيه رصيدٌ يَفِي بقيمة الشيك المسحوب يُعْتَبَرُ جريمةً شديدةً تعاقب عليها قوانينُ العقوبات في الدول جميعًا، إذا نظرنا إلى هذه الاعتبارات يمكن القول معها بأن تسليم المصرف الوسيط شيكًا بقيمة ما قبض من طالب التحويل يعتبر بمثابة دفع بدل الصرف في المجلس، أي إن قبض ورقة الشيك كقبض مضمونه، فيكون الصرف قد استوفى شريطته الشرعية في القبض»[1].

❁❁❁❁❁

(١) العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة (ص ٢٤٨).

المبحث الثاني

الشروط الشكلية والموضوعية للشيك والكمبيالة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

الشروط الشكلية للشيك والكمبيالة

يخضع الشيك والكمبيالة لجملة من الشروط الشكلية من أجل أن يقوما بوظيفتهما كأداة وفاء تقوم مقام النقد في التعامل، وهذه الشروط هي:

١- كتابة نوع الصك في متنه:

لا بد من كتابة كلمة كمبيالة أو شيك في متن الصك باللغة التي كتب بها، وبهذا نقضي على أي خلاف قد يثور حول بيان ماهية هذا الصك؛ فيسهل تداوله عند التعامل به، كما أن هذا يُسَهِّلُ إثباته عند النزاع، وهذا يؤدي في النهاية إلى أن تَحلَّ الأوراق التجارية محل النقود في التعامل(١).

٢- أن يكون الأمر بالوفاء غير معلق على شرط:

الشيك والكمبيالة -كما سبق- أمر بالدفع يصدر من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين من النقود لشخص في تاريخ معين، ويجب أن يكون هذا الأمر بالدفع باتًّا أي غير معلق على شرط، وإلا فقدت الكمبيالة والشيك فاعليتهما كبديل عن التعامل النقدي(٢).

٣- ذكر اسم البنك المسحوب عليه:

يلزم أن يشمل الشك من يلزمه الأداء، ولا يجوز سحب الشيكات إلا على البنك(٣).

٤- تحديد ميعاد الاستحقاق:

يشترط أن يحدد ميعاد الاستحقاق في الكمبيالة بطريقة واضحة لا مجال للشك أو اللبس فيها(٤).

٥- بيان مكان الوفاء:

يجب بيان مكان الوفاء الذي يتم فيه الدفع؛ حتى يتمكن الحامل من تحديد الجهة التي يتوجه إليها كي يحصل على قيمة الكمبيالة أو الشيك(٥).

---

(١) القانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣١٤-٣١٥)؛ والقانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية - الأوراق التجارية - الشركات التجارية، (ص ٢٠٩).

(٢) نظام الأوراق التجارية ١٣٨٣هـ، مجموعة الأنظمة السعودية (الإصدار الثاني)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (ص ٢، ٣، ١٧، ١٨).

(٣) القانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٣١٦)؛ والقانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية - الأوراق التجارية - الشركات التجارية، (ص ٢٠٩-٢١٠).

(٤) ينظر: القانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية - الأوراق التجارية - الشركات التجارية، (ص ١٧٥).

(٥) ينظر: القانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية - الأوراق التجارية - الشركات التجارية، (ص ١٧٥، ٢١٠)؛ والقانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٢٨٩، ٣١٣).

٦- تدوين تاريخ الإصدار:

يجب أن يُدَوَّنَ التاريخ الذي حُرِّرَتْ فيه الكمبيالة أو الشيك على وجه التفصيل، فَيُبَيَّنُ فيه اليوم والشهر والسنة التي تحررت فيها، وقد يكتب بالحروف أو بالأرقام[١].

٧- توقيع الساحب:

يجب أن يضع الساحب توقيعه أو ختمه على الصك، ويتضمن هذا التوقيع معنى اعترافه بالمديونية للمستفيد، وتعهده بدفع قيمة الكمبيالة أو الشيك متى تَنَصَّلَ المسحوب عليه عن قبولها أو عن دفعها، وساحب الكمبيالة أو الشيك مسؤول دائمًا عن قبولها والوفاء بها[٢].

المطلب الثاني

الشروط الموضوعية للشيك والكمبيالة

شروط الشيك والكمبيالة الموضوعية أربعة شروط، وهي:

١- أن تتوافر أهلية الالتزام في ساحب الشيك أو الكمبيالة:

الأهلية في اصطلاح الأصوليين: صلاحية الشخص لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه، واعتبار فعله شرعًا[٣].

أقسام الأهلية: تنقسم الأهلية إلى أهلية الوجوب وأهلية الأداء.

والمراد بأهلية الوجوب: صلاحية الإنسان لحكم الوجوب؛ وهو المطالبة بالواجب أداءً وقضاءً[٤].

والمراد بأهلية الأداء: صلاحية لإنسان لصدور الفعل منه على وجهٍ يُعتدُّ به شرعًا[٥].

ولما كان التوقيع في الشيك تصرفًا إراديًّا وعملًا قانونيًّا كان واجبًا أن تَتَوَفَّرَ في الساحب أو المحرر أهليةُ الأداء.

٢- الرضا وسلامة إرادة الْمُوَقِّعِ على الشيك والكمبيالة:

يعرف رضا الساحب بتوقيعه على الشيك، ويعرف رضا المستفيد باستلامه للشيك وحيازته له، ويجب أن يكون هذا الرضا تامًّا؛ لأنه ركن أساس، يصح بوجوده التعاملُ، ويبطل بانتفائه، ويعبر عنه الفقهاء

---

(١) القانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٢٨٩، ٣١٣)، والقانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية – الأوراق التجارية – الشركات التجارية، (ص ٢١٠).

(٢) نظام الأوراق التجارية ١٣٨٣هـ، مجموعة الأنظمة السعودية، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (ص٢، ٣، ١٧، ١٨)، والقانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية – الأوراق التجارية – الشركات التجارية، (ص ٢١٠).

(٣) شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٣٢١/٢).

(٤) أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، (٣٣٢/٢) ، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي (٢٣٧/٤).

(٥) التقرير والتحبير، أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج، (١٦٤/٢)، وتيسير التحرير، محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (٢٤٩/٢).

بالإيجاب والقبول، ويجب توافره في كل معاملة؛ فالرضا بين المتبايعين مُسَوِّغٌ لانتفاع الآخر بماله؛ لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾ [النساء:٢٩].

وقوله ﷺ: (لا يَحِلُّ مالُ امرئٍ مسلمٍ إلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ)[١].

٣- أن يكون سبب الالتزام في الشيك والكمبيالة مباحًا صحيحًا موجودًا:

يجب أن يكون سبب الالتزام مباحًا صحيحًا موجودًا، ويقصد بالسبب الباعث أو الدافع أو الغرض المباشر من الالتزام، وهو العلاقة التي أَدَّتْ إلى إنشاء الشيك أو الكمبيالة بين الساحب والمستفيد، وهو ما يعبر عنه بوصول القيمة، سواء كانت علاقة تجارية بِعِوَضٍ أو على سبيل التبرع، ولم يشترطِ القانونُ ذِكْرَ سبب الالتزام بين المتعاقدين؛ لكنه اشترط أن يكون سببًا صحيحًا مباحًا غيرَ مُخَالِفٍ للأحكام والآداب العامة[٢].

وفي الفقه الإسلامي يجب أن تكون المعاملة التي أَدَّتْ إلى إنشاء الشيك خاليةً من المحاذير الشرعية.

٤- أن يكون محل الالتزام في الشيك والكمبيالة دفع مبلغٍ من النقود مُمْكِنٍ مَوْجُودٍ مُعَيَّنٍ:

يقصد بمحل الالتزام أداء مبلغ من النقود عن طريق تحرير الشيك أو الكمبيالة، ولا بد أنَّ مشروعًا والتعامل به جائزٌ، وأن يكون ممكنًا موجودًا معينًا؛ لضمان سلامة التعامل بالشيك أو الكمبيالة[٣].

❁❁❁❁❁

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٤/٢٩٩) حديث عم أبي حرة الرقاشي، رقم (٢٠٦٩٥)، والبيهقيُّ في السنن الكبرى (٦/١٦٦) كتاب الْغَصْبِ، باب من غصب لوحا فأدخله في سفينة، أو بنى عليه جدارًا، رقم (١١٥٤٥).

(٢) القانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية، (ص ١٧٣، ٢١١)، والقانون التجاري "الأوراق التجارية"، (ص ٢٨٩، ٣١٣).

(٣) القانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية، (ص١٧٣، ٢١١).

المبحث الثالث

التكييف الفقهي لبيع الشيك أو الكمبيالة

لتخليص حق مالي مُؤَجَّلٍ من خلال قرارات المجامع الفقهية

وفيه مدخل ومطلبان:

مدخل

المراد بهذا المبحث

المراد بهذا المبحث أن يكون لشخص دَيْن عند آخر، ويكون مع الدائن شيك أو كمبيالة لضمان حقه، وهو يريد أن يبيع هذا الشيك أو هذه الكمبيالة؛ لحاجته إلى النقود مع كون دَيْنه مؤجلًا، أي لم يَحِنْ وقتُ سدادِهِ.

قول الهيئة الشرعية لبنك البلاد في بيع الشيكات الْحَالَّةِ غيرِ المؤجلة:

يجوز إصدار (بيع) الشيكات الحالَّة –غير المؤجلة– وشراؤها بأي نوع آخر من أنواع النقود الحالَّة: (نقود ورقية، أو شيكات سياحية، أو شيكات مصدقة، أو شيكات مصرفية، أو بطاقات ائتمانية)، على أن تطبَّق عليها قواعد الصرف وهي كالآتي[1]:

(أ) إذا كانت المبادلة بنقد من جنس العملة التي أصدر بها الشيك، فيجب حينئذ التقابض والتماثل.

(ب) إذا كانت المبادلة بنقد من غير جنس العملة التي أصدر بها الشيك؛ فيجب حينئذ التقابض فقط، ويكون سعر الصرف حسب ما يتفقان عليه.

قول الهيئة الشرعية لبنك البلاد في كيفية التقابض في بيع الشيكات وشرائها:

يتحقق التقابض في بيع الشيكات وشرائها بأن يتسلَّم البنك العملة، أو تخصم من حساب العميل، ويتسلم العميل الشيك في الوقت نفسه، على أن يكون الشيك مستحقَ الدفعِ فورا عند تقديمه للمسحوب عليه[2].

والشيكات التي لا يمكن صرفها بالعملة التي حررت بها؛ إنما تصرف بعملة البلد، وصرفها يتبع سعر السوق.

---

(١) قرار الهيئة الشرعية لبنك البلاد رقم (١٨)، وتتكون الهيئة من كلٍّ من:

١. أ.د/عبد الله بن موسى العمار (عضوًا).

٢. د/عبد العزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا).

٣. د/يوسف بن عبد الله الشبيلي (عضوًا).

٤. د/محمد بن سعود العصيمي (عضوًا وأمينًا).

(٢) قرار الهيئة الشرعية لبنك البلاد رقم ١٩.

المطلب الأول

بيع الشيك والكمبيالة للمدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ

مسألة بيع الشيك أو الكمبيالة للمدين بأقلَّ من قيمتهما (الحطيطة من الدين):

اختلف العلماء في جواز الحطيطة من الدَّيْن مقابل التعجيل، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، وتفصيل ذلك فيما يلي:

القول الأول: عدم جواز التنازل عن بعض الدَّيْنِ المؤجل مقابل التعجيل، وهو قول المذاهب الأربعة(١).

أدلة هذا القول(٢):

أولًا: ما رُوي عن المقداد بن الأسود ﷺ قال: أسلفت رجلا مائة دينار، ثم خرج سهمي في بَعْثٍ بَعَثَهُ رسول الله ﷺ فقلت له: عَجِّلْ لي تسعين دينارًا وَأَحُطُّ عشرة دنانير، فقال: نعم، فذكر ذلك للرسول ﷺ فقال: **(أكلت ربا يا مقداد، وأطعمته!)**(٣).

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ سَمَّى ذلك ربًا؛ فدل ذلك على حرمته، والله أعلم.

لكن يُرَدُّ على هذا الحديث بأنه ضعيف؛ فقد قال ابن القيم: «وفي سنده ضعف»(٤)، هو كما قال؛ فإن في إسناده محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي البصري، وهو أحد المتروكين، وقد اتُّهم بوضع الحديث(٥).

ثانيًا: عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ﷺ أنه سئل عن الرجل يكون له الدَّيْن على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق، وَيُعَجِّلُهُ الآخر، فكَرِه ذلك عبد الله ابن عمر، ونهى عنه(٦)، وقد صَحَّحَ ابن القيم هذا الأثر(٧).

لكن يُرَدُّ على هذا الأثر بأنه قول صحابيٍّ، وقد خالفه غيره كما سيأتي في القول الثاني.

ثالثًا: عن عبيد أبي صالح مولى السفاح أنه قال بِعْتُ بَزًّا لي من أهل دار نخلة(٨) إلى أجل، ثم أردت

---

(١) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني (٦/٤٥)، ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخي زاده المعروف بداماد أفندي (٢/٣١٥)، والمدونة للإمام مالك (٣/١١١، ٣٤)، ومواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب الرعيني (٥/٨١-٨٢)، وروضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (٤/١٩٦)، المكتب الإسلامي، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي (٤/٣٨٦) ، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٥/٢٣٦)، وكشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي (٣/٣٩٢).

(٢) ينظر: أدلة هذا القول في إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم (٢/١٠-١٢).

(٣) أخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى (٦/٤٧) كتاب البيوع، باب لا خير في أن يُعَجِّلَهُ بشرط أن يَضَعَ عنه، رقم (١١١٤١).

(٤) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/١٢).

(٥) تنظر ترجمته في: ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (٤/٧٤-٧٦) رقم (٨٣٥٣).

(٦) أخرجه الإمام، مالك في الموطأ (٤/٩٧٠-٩٧١) كتاب البيوع، ما جاء في الربا في الدَّيْنِ، رقم (٢٤٧٩).

(٧) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/١٢).

(٨) هي محل بالمدينة فيه البزازون كما قال الزرقاني، ينظر: شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك (٣/٤٨٢).

الخروج إلى الكوفة فعرضوا عَلَيَّ أَنْ أَضَعَ عنهم بعض الثمن وَيَنْقُدُونِي، فسألت عن ذلك زيد بن ثابت فقال: لا آمرك أن تأكل هذا ولا توكله[١].

لكن عبيدا أبا صالح مولى السفاح مجهول لا يعرف بغير هذا كما قال ابن عبد البر[٢].

رابعًا: قياس هذه المسألة على مسألة زيادة الدَّيْن مقابل الأجل، وهو عين الربا.

لكن هذا القياس لا يَصِحُّ، ويرد عليه من وجوه، وقد نقل ابن القيم جواب المجيزين للتنازل عن بعض الدَّيْن مقابل التعجيل فقال: «قالوا: وهذا ضد الربا؛ فإن ذلك –أي: الربا– يتضمن الزيادة فى الأجل والدَّيْنِ، وذلك إضرار محض بالغريم، ومسألتنا تتضمن براءة ذمة الغريم من الدين وانتفاع صاحبه بما يتعجله، فكلاهما حصل له الانتفاع من غير ضرر، بخلاف الربا المجمع عليه؛ فإن ضرره لَاحِقٌ بالمدين، ونفعه مختص برب الدين؛ فهذا ضد الربا صورة ومعنى... ولأن مقابلة الأجل بالزيادة فى الربا ذريعةٌ إلى أعظم الضرر، وهو أن يصير الدرهم الواحد ألوفا مؤلفة، فتشتغل الذمة بغير فائدة، وفى الوضع والتعجيل تَتَخَلَّصُ ذِمَّةُ هذا من الدين، وينتفع ذاك بالتعجيل له... والشارع له تَطَلُّعٌ إلى براءة الذمم من الديون»[٣].

القول الثاني: جواز الحطيطة من الدَّيْن مقابل التعجيل، وهو رواية عن أحمد[٤]، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية[٥]، وتلميذه ابن القيم[٦].

أدلة هذا القول[٧]:

أولًا: عن ابن عباس لما أمر رسول الله ﷺ بإخراج يهود بني النضير من المدينة، أتاه أناس منهم فقالوا: إن لنا ديونًا لم تَحِل، فقال: **(ضَعُوا وَتَعَجَّلُوا)**[٨].

وجه الاستدلال: يدل الخبر دلالة واضحة على جواز الحط من الدين مقابل التعجيل، والله أعلم.

ويُرَد على الاستدلال بهذا الحديث بعدة أمور:

١– إنَّ هذا الحديث ضعيف من وجهين:

الأول: تسلسل إسناده بالضعفاء والمتروكين؛ فإن في إسناده عبد العزيز بن يحيى المدني، وهو متروك يضع الحديث[٩].

---

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (٩٧٠/٤) كتاب البيوع، ما جاء في الربا في الدَّيْنِ، رقم (٢٤٧٨).

(٢) ينظر: الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (٤٨٨/٦.

(٣) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١٣/٢).

(٤) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١١/٢).

(٥) الفتاوى الكبرى (٣٩٦/٥).

(٦) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣٣١/٥) .

(٧) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١٣/٢).

(٨) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٦١/٢) كتاب البيوع، رقم (٢٣٢٥). وقال الحاكم بعده: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخَرِّجَاهُ".

(٩) تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي (٦٣٦/٢–٦٣٨) رقم (٥١٣٦).

وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو صدوق كثير الأوهام كما قال ابن حجر(١).

وفيه داود بن الحصين، وقد قال عنه ابن حجر: "ثقة إلا في عكرمة"(٢).

الثاني: أعل هذا الحديث بالانقطاع، قال ابن أبي حاتم الرازي: "قال أبي: لا يمكن أن يكون مثل هذا الحديث مُتَّصِلًا"(٣).

٢. باحتمال كون هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا، قال السرخسي: "فتأويل ذلك ضعوا وتعجلوا من غير شرط، أو كان ذلك قبل نزول حرمة الربا»(٤).

٣.أن يهود بني النضير كانوا يداينون الناس على أساس الربا، والذي أمر رسول الله ﷺ بوضعه هو الربا الزائد على رأس المال، ولم يأمرهم بالوضع في رأس المال نفسه، ويؤيده أن الواقدي ذكر هذه القصة في سِيَرِه فقال عن بني النضير: "فأجلاهم رسول الله ﷺ من المدينة، وولي إخراجهم محمد بن مسلمة فقالوا: إن لنا ديونًا على الناس إلى آجال، فقال رسول الله ﷺ: (**تعجلوا وضعوا**)، فكان لأبي رافع سلام بن أبي الحقيق على أسيد بن حضير عشرون ومائة دينار إلى سنة، فصالحه على أخذ رأس ماله ثمانين دينارا، وأبطل ما فضل"(٥).

ثانيًا: عن ابن عباس أنه سئل عن الرجل يكون له الحق على الرجل إلى أَجَلٍ فيقول: عَجِّل لي وَأَضَعُ عنك، فقال: لا بأس بذلك(٦).

القول الثالث: جواز الحطيطة من الدَّيْن مقابل التعجيل إذا لم يكن ثمة اتفاقٌ مسبق، وهذا القول نسبه ابن القيم إلى الإمام الشافعي وبعض أصحابه(٧).

وقد أجازت **الهيئة الشرعية لبنك البلاد، ومجمع الفقه الإسلامي** الحطيطة من الدَّيْن إذا لم تكن بناء على اتفاقٍ مُسْبَقٍ، وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية، وصورة ذلك أن يكون الشيك أو الكمبيالة مؤجلًا، وَيُحْسَمُ مِنْ قِبَلِ صاحب الشيك، ويتنازل عن جزء من الدَّيْن للمدين، فإذا كان لأحد الدائنين دَيْنٌ على آخرَ فَأَسْقَطَ بَعْضَهُ أو كُلَّهُ على سبيل التبرع عند الاستحقاق أو قبله بدون شروط فهذا جائز لا شيء فيه، بل يكون مستحبًّا، ولا سيما إذا كانت حالة المدين تستدعي الإرفاق.

---

(١) ينظر: تقريب التهذيب (ص ٥٢٩) رقم (٦٦٢٥).

(٢) السابق (ص ١٩٨) رقم (١٧٧٩).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي (٦١٦/٣-٦١٨) .

(٤) المبسوط (١٢٦/١٣).

(٥) المغازي للواقدي (٣٧٤/١) .

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧٢/٨) كتاب البيوع، باب الرجل يضع من حقه ويتعجل، رقم (١٤٣٦٠) .

(٧) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١١/٢).

جاء في قرار الهيئة الشرعية للبلاد رقم (٢٩) ما يلي: "لا يجوز خصم الشيك، ويجوز وفاء محرره بأقل من قيمة الشيك للمستفيد الأول (الدائن) قبل حلول أجله ما لم يكن ذلك باتفاق سابق قبل تاريخ الوفاء"(١).

وقرر مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧-١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ، الموافق ٩-١٤ أيار (مايو) ١٩٩٢م، ما يلي: "الحطيطة من الدَّيْن المؤجل لأجل تعجيله سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين (ضع تعجل) جائزةً شرعًا، لا تدخل في الربا المحرَّم إذا لم تكن بناء على اتفاق مسبق، وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية، فإذا دخل بينهما طرف ثالث لم تَجُزْ؛ لأنها تأخذ عندئذ حكم حسم الأوراق التجارية"(٢).

وضابط ذلك ما قاله الحصكفي: «الأصل أن الإحسان إن وُجِدَ من الدَّائن فإسقاطٌ، وإن منهما فمعاوضة»(٣).

وقال الجصاص: «ومن أجاز من السلف إذا قال: عجل لي وأضع عنك فجائز أن يكون أجازوه إذا لم يجعله شرطًا فيه، وذلك بأن يضع عنه بغير شرط، وَيُعَجِّلُ الآخرُ الباقيَ بغير شرطٍ»(٤).

وقال ابن حزم: «فلو عَجَّلَ الذي عليه الحق بعضَ ما عليه بغير شرط ثم رغب إلى صاحب الحق أن يضع عنه الباقي أو بعضه فأجابه إلى ذلك أو وضعه عنه أو بعضه بغير رغبة فكل ذلك جائزٌ حسنٌ، وكلاهما مأجور؛ لأنه ليس ها هنا شرطٌ أصلا، لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعضِ ما عليه فهو مُحْسِنٌ، والآخر سارع إلى الإبراء من حقه فهو مُحْسِنٌ، قال الله ﷻ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، وهذا كله خير»(٥).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال السابقة وأدلتها، ومناقشة ما يمكن مناقشته من الأدلة يمكن القول: إن القول الثالث هو أعدل الأقوال وأرجحها؛ لتحقيقه المقصد الشرعي من الإقراض، وهو التيسير على المعسر، وقد أمر النبي ﷺ بالتيسير، فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحدا من أصحابه في بعض أمره قال: (**بَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا**)(٦).

---

(١) قرار الهيئة الشرعية لبنك البلاد رقم (٢٩)، وينظر: القرارات المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد، أمانة الهيئة الشرعية، (ص ١٢٨).

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السابعة، العدد السابع، الجزء الثاني (ص ٢١٧-٢١٨)، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار (ص ٥٤٢).

(٤) أحكام القرآن (٥٦٦/١).

(٥) المحلى بالآثار (٣٥٧/٦).

(٦) متفق عليه: أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (٦٥/٤) كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، رقم (٣٠٣٨)، والإمام مسلم في صحيحه (١٣٥٨/٣) كتاب الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، رقم ٦(١٧٣٢).

وفي التيسير على المعسر فضلٌ عظيمٌ؛ فعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **(وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عليه في الدنيا والآخرة)**[(١)].

وأي خير يرتجيه المسلم بعد هذا إذا كان قادرا على التنازل، هذا بالإضافة إلى تحقُّقِ مصلحة الطرفين في هذه الحالة، وحيث وُجدت المصلحة الشَّرعية المعتبرة فَثَمَّ شرع الله، والله أعلم.

المطلب الثاني

بيع الشيك والكمبيالة لغير المدين لتخليص حقٍّ ماليٍّ مُؤَجَّلٍ

إذا تولى الخصم طرفٌ ثالثٌ سواء أكان مصرفًا أم شخصًا آخر فقد ذهب عامة العلماء والمجامع الفقهية إلى تحريم هذا.

سُئلت اللجنة الدائمة للإفتاء هذا السؤال: «اشترى رجل بضاعة من بائع، واتفق معه على مدةٍ للأداء شهر أو شهرين، وَوَقَّعَ المشتري للبائع ورقة تسمى (كمبيالة)، يُعَيِّنُ فيها ثمنَ الشراء ووقتَ الأداء واسمَ المشتري، وبعد ذلك يبيع البائع الكمبيالة للبنك، وَيُسَدِّدُ البنكُ قيمةَ (الكمبيالة) مقابل ربحٍ يأخذه من البائع، فهل هذا حلال أو حرام؟».

فأجابت اللجنة بما يلي: «شراء بضاعة لأجل معلوم بثمن معلوم جائزٌ، وكتابة الثمنِ مطلوبةٌ شرعًا؛ لعموم قوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ**﴾ [البقرة: ٢٨٢] الآية، أما بيع الكمبيالة للبنك بفائدة يدفعها البائع للبنك مقابل تسديده المبلغَ للبائع، ويتولى البنك استيفاء ما في الكمبيالة من مشتري البضاعة فحرام؛ لأنه ربا، وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم»[(٢)].

وقد جاء في قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي: "بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، قرار رقم: ١٠١(١١/٤) بشأن بيع الدَّيْنِ وسندات القرض وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص.

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في مملكة البحرين، من ٢٥-٣٠ رجب ١٤١٩هـ، الموافق ١٤-١٩ تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٩٨م بعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع "بيع الدين وسندات القرض

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٤/٢٠٧٤) كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، رقم ٣٨(٢٦٩٩).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (١٣/٣٧٠-٣٧١)، السؤال الأول من الفتوى رقم (٢٩٢٣)، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض.

وبدائلها الشرعية في مجال القطاع العام والخاص، وفي ضوء المناقشات التي وَجَّهَتْ الأنظارَ إلى أن هذا الموضوع من المواضيع المهمة المطروحة في ساحة المعاملات المالية المعاصرة – قرر ما يلي:

أولًا: أنه لا يجوز بيعُ الدَّيْنِ المؤجَّل من غير المدين بنقد مُعَجَّلٍ من جنسه أو من غير جنسه؛ لإفضائه إلى الربا، كما لا يجوز بيعه بنقد مؤجل من جنسه أو غير جنسه؛ لأنه من بيع الكالىء بالكالىء المنهي عنه شرعًا، ولا فرق في ذلك بين كون الدين ناشئًا عن قرض أو بيع آجل"[(١)].

وجاء في فتاوى ندوة البركة الرابعة عشرة للاقتصاد الإسلامي المنعقدة في جدة من ٩ إلى ١٠ رمضان ١٤١٨هـ الموافق من ٧ إلى ١٩٩٨/١/٨م: "بيع الدَّين لغير المدين له صور كثيرة، بعضها مباح، وبعضها محظور؛ لأنه يؤدي إلى الربا أو الغرر أو بيع ما لا يملك، ومن الصور الممنوعة عند جمهور الفقهاء –ومنهم الشافعية– بيع الدَّيْن لغير المدين بنقد يدفعه المشتري أقل من قيمة الدَّين؛ لأن ذلك من الربا؛ لوقوع المبادلة بين النقدَيْن من جنس واحد دون مراعاة التماثل والتقابض، ولا فرق في هذه الصورة الممنوعة أن تكون المديونية ناشئة عن قرض أو بيع آجل أو بيع مرابحة مؤجلة.

يدخل في الصورة الممنوعة شرعا من بيع الدَّيْن لغير المدين التعاملُ بسندات القرض، أو سندات الخزانة، أو حسم الكمبيالة، أو سندات ديون المرابحة، أو غيرها من سندات الديون أيًّا كان مصدرها[(٢)].

قال الدكتور علي السالوس –حفظه الله–: «هذه –أي: خصم الأوراق التجارية– صورة أخرى من صور الإقراض التي تقوم بها البنوك الربوية، فالأوراق التجارية صكوك تتضمن التزامًا بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء عادة بعد وقت قصير، وتقبل التداول بطريق التظهير أو المناولة، ويقبلها العرف التجاري أداة لتسوية الديون... ويقصد بالخصم أو القطع: دفع البنك لقيمة الورقة قبل ميعاد استحقاقها بعد خصم مبلغ معيَّن يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضافا إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل... أما الفائدة التي يأخذها البنك فهي نظير الإقراض؛ ولذلك تختلف تبعا لقيمة الورقة التجارية وموعد الاستحقاق، فإن افترضنا أن الورقة التجارية قيمتها ألف جنيه، وموعد السداد بعد شهر، واحتاج صاحبها إلى قيمتها في الحال فإن البنك يعطيه مثلًا تسعمائة وخمسين مُحْتَسِبًا فائدةً قَدْرُهَا خمسون جنيها، فكأنه أقرضه تسعمائة وخمسين، ويسترد البنك دَيْنَهُ بعد شهر بزيادة خمسين، وهي بلا شك زيادة ربوية محرمة»[(٣)].

❁❁❁❁❁

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الحادية عشرة، العدد الحادي عشر، الجزء الأول (ص ٤٢٩)، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

(٢) قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ١٤٠٣–١٤٢٢هـ/ ١٩٨١–٢٠٠١م (ص ٢٣٧)، جمع وترتيب وفهرست د/عبد الستار أبو غدة، ود/عز الدين محمد خوجة.

(٣) الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة (١/١٩٩–٢٠٠)

الخاتمة

توصلت الباحثة بعد دراسة هذا الموضوع إلى عدة نتائج وتوصيات.

أولا: النتائج:

١- إنَّ الشيك ليس ورقةً نقديةً؛ وإنما هو ورقةٌ مستكملةٌ للشروط القانونية، ويعتبر وثيقةً بدَيْن تقضي بإحالته من ذمة ساحِبِه إلى ذمة المسْحُوب عليه مع بقاء مسؤولية ساحِبِه؛ حتى سداده.

٢- توجد عدة أنواع للشيك، منها الشيك المسطَّر، والشيك المقيَّد في الحساب، والشيك السياحي.

٣- يجب أن يكون الشيك دائما واجبَ الوفاء لدى الاطِّلَاعِ؛ لأنه أداة وفاء فقط، بينما تعتبر الكمبيالة أداةَ وفاء وائتمان، ويكون ميعاد استحقاقها لاحقًا لتاريخ إصدارها.

٤- لا يفقد الشيك قيمته في حال ضياعه؛ لأنه سند بِدَيْن يثبت بإحدى طرق الإثبات المعتمدة أو المعتبرة في حال ضياعه.

٥- ليس هناك محذور شرعي في سقوط الحق الصرفي للشيك بسبب الإهمال أو التقادم.

٦- يجوز أن يكون المسحوب عليه في الكمبيالة مَصْرِفًا أو شخصا عاديا بخلاف الشيك.

٧- يحرم خصم الأوراق التجارية؛ لأن الخصم يشتمل على محاذير شرعية كالربا أو الغرر أو بيع ما لا يملك.

٨- أجاز المجمع الفقهي المصالحة على الدَّيْنِ الآجل بأقل منه حالًّا، وهذه الكيفية تعرف بمسألة "ضع وتعجَّل"، ومن أجاز هذه المسألة؛ إنَّما أجازها في صورة ثنائية بين الدائن والمدين.

٩- أصول الأوراق التجارية –ومنها الشيك- كانت معروفة لدى المسلمين قبل أوروبا.

ثانيًا: التوصيات:

١- الاهتمام بالبحوث التي تبحث عن البدائل الشَّرعية لكل ما هو محرم من أحكام التعامل بالشيك، أو الكمبيالة خاصة في مجالي الصرف والخصم، وذلك عن طريق عقد المؤتمرات والندوات العلمية في المؤسسات البحثية.

٢- تخصيص أنواع الشيك المختلفة بالدراسة مثل أحكام الشيك السياحي، ومقارنته بالقانون التجاري الدولي.

٣- تخصيص أنواع الأوراق التجارية الأخرى بالدراسة مقارنة بالقانون المطبق في المملكة العربية السعودية.

٤- زيادة الضمانات البنكية والقانونية التي تعزز الثقة بالشيك الآجل، بحيث يتم استيفاء الحق بيسر وسهولة.

ثبت المصادر والمراجع

- أبحاث هيئة كبار العلماء، إعداد الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، الناشر الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، ط(٤) ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- أحكام الأوراق التجارية في الفقه الإسلامي، الختلان: سعد بن تركي بن محمد ، دار ابن الجوزي بالسعودية، ط(١) ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- أحكام القرآن، الجصاص:أحمد بن علي أبو بكر الرازي ، تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ط(١) ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، تحقيق سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية ببيروت، ط(١) ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- أصول السرخسي،السرخسي: شمس الأئمة السرخسي:محمد بن أحمد بن أبي سهل، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين،ابن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وشارك في التخريج أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط(١) ١٤٢٣هـ.
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين تحقيق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف بالرياض، المملكة العربية السعودية، (دط، دت).
- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ، السالوس:دكتور علي أحمد ، دار الثقافة بالدوحة، قطر، ومؤسسة الريان ببيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.
- الأوراق التجارية (السند الإذني – الكمبيالة – الشيك) دراسة للقضاء، د/علي جمال الدين عوض، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، عام النشر ١٩٩٥م.
- الأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، د/محمد سراج، دار الثقافة بالقاهرة، عام النشر ١٩٨٨م.
- الأوراق التجارية في النظام السعودي، العمران: د/عبد الله محمَّد العمران، من منشورات معهد الإدارة العامة بالسعودية، ط(٢) ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- بدائع الصنائع للكاساني: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد، دار الكتب العلمية، ط(٢) ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- تقريب التهذيب لابن حجر: أبو الفضل أحمد **بن** علي **بن** محمد **بن** أحمد، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط(١) ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التقرير والتحبير، ابن أمير حاج: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد ، دار الكتب العلمية، ط(٢) ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- تيسير التحرير، أمير بادشاه الحنفي: محمد أمين بن محمود البخاري ، الناشر مصطفى البابي الْحَلَبِي، مصر، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م، وَصَوَّرَتْهُ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ودار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط(١) ١٤٢٢هـ.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار،علاء الدين الحصكفي الحنفي: محمد بن علي بن محمد الحِصْني ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ط(١) ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، المكتب الإسلامي، بيروت، ودمشق، وعمان، ط(٣) ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- السنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ط(٣) ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شرح التلويح على التوضيح، التفتازاني: سعد الدين مسعود بن عمر ، مكتبة صبيح بمصر، دط، دت.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،الزرقاني: محمد بن عبد الباقي بن يوسف، تحقيق طه عبدالرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط(١) ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة، د/عيسى عبده، دار الاعتصام، القاهرة، ط(١) ١٣٩٧هـ.
- علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي: **أبو** محمد عبد الرحمن **بن** محمد **بن** إدريس، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد، ود/خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر مطابع الحميضي، ط(١) ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الفتاوى الكبرى لابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- فتاوى اللجنة الدائمة، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض.

- فقه المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي،شبير، محمد عثمان، دار النفائس، عمان، الأردن، ط(٦) ١٤٢٧هـ.
- القانون التجاري الأوراق التجارية، فوزي محمد سامي، وفائق محمود الشماع، من منشورات جامعة بغداد ١٤١٢هـ، دط.
- القانون التجاري الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠٠٧م، دط، دت.
- القانون التجاري دراسة موجزة في الأعمال التجارية – الأوراق التجارية – الشركات التجارية، د/محمد عبد الغفار البسيوني وآخرون، الجامعة العمالية، أكاديمية الدراسات المتخصصة، شعبة العلاقات الصناعية.
- القرارات المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد، أمانة الهيئة الشرعية، دار الميمان بالرياض، السعودية، ط(١) ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي ١٤٠٣-١٤٢٢هـ/ ١٩٨١-٢٠٠١م، جمع وترتيب وفهرست د/عبد الستار أبو غدة، ود/عز الدين محمد خوجة، مطبوعات مجموعات دلَّه البركة، الأمنة العامة للهيئة الشرعية، جدة، ط(٦) ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- كشاف القناع عن متن الإقناع للبهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن، دار الكتب العلمية، (دط، دت).
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، البخاري الحنفي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، دار الكتاب الإسلامي، دط، دت.
- المبسوط ،السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة دار المعرفة، بيروت، تاريخ النشر ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، المملكة العربية الإسلامية.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لشيخي زاده المعروف بداماد أفندي: عبد الرحمن بن محمد بن سليمان ، دار إحياء التراث العربي، (دط، دت).
- المحلى بالآثار،لابن حزم الظاهري: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر ببيروت، (دط، دت).
- المدونة للإمام مالك: مالك بن أنس بن *مالك* بن عامر الأصبحي المدني، دار الكتب العلمية ببيروت، لبنان، ط(١) ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري: أبو عبد الله *الحاكم* محمد بن عبد الله بن محمد، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١) ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دط، دت).
- المصنف لعبد الرزاق: أبو بكر **عبد الرزاق** بن همام بن نافع الحميري، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر المجلس العلمي بالهند، ويطلب من المكتب الإسلامي ببيروت، ط(٢) ١٤٠٣هـ.
- المعاملات المالية أصالة ومعاصرة، الدُّبْيَان:أبو عمر دُبْيَان بن محمد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط(٢) ١٤٣٤هـ.
- معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، د/نزيه حماد (ص ٣٨٥)، يطلب من دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، ويوزع في دار البشير بجدة – السعودية، ط(١) ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- المغازي للواقدي: محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، تحقيق مارسدن جونس، دار الأعلمي، بيروت، ط(٣) ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ،الحطاب الرعيني: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، دار الفكر، ط(٣) ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- الموطأ ،الإمام مالك: **مالك** بن أنس بن **مالك** بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الناشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، ط(١) ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ،الذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت، لبنان، ط(١) ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.
- نظام الأوراق التجارية ١٣٨٣هـ، مجموعة الأنظمة السعودية (الإصدار الثاني)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ،الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الوسيط في الأوراق التجارية،السباعي: د/أحمد شاكر السباعي، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، ط(١) ١٩٩٨م.

❁❁❁❁❁

Bibliography

- Aḥkām al-Qur ān, lil-Qāḍī Muḥammad ibn Abd Allāh Abū Bakr ibn al-Arabī al-Maāfirī al-Ishbīlī al-Mālikī, rājaa uṣūlahu wa-kharraja aḥādīthahu wllaq alayhi: Muḥammad Abd al-Qādir Aṭā, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān.
- Aḥkām al-Qur ān lljṣāṣ, Aḥmad ibn Alī Abī Bakr al-Rāzī al-Jaṣṣāṣ al-Ḥanafī, taḥqīq: Muḥammad Ṣādiq al-Qamḥāwī-uḍw Lajnat murājaat al-maṣāḥif bi-al-Azhar al-Sharīf, Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī – Bayrūt, Ṭubia ām 1405 H.
- Aḥkām al-nisā , lil-Imām Abī al-Faraj Abd-al-Raḥmān ibn Alī ibn Muḥammad Ibn al-Jawzī, Taḥqīq: Ziyād Ḥamdān, Dār al-Fikr-al-Ṭabah al-ūlá 1409/1989 M.
- Aḥkām al-nisā li-Alā al-Dīn ibn al-Aṭṭār, taḥqīq wa-dirāsat: U. D / Abd al-Raḥmān ibn Salāmah al-Muzaynī, al-Ustādh fī Qism al-fiqh al-muqāran fī al-Mahad al-Ālī lil-Qaḍā , Jāmiat al-Imām Muḥammad ibn Saūd al-Islāmīyah, Imādat al-Baḥth al-Ilmī, Ṭubia ām 2011M.
- al-ikhtilāṭ bayna al-jinsayn aḥkāmuhu wa-āthāruh, li-riyāḍ al-Musaymīrī, wa-Muḥammad al-Habadān, Dār Ibn al-Jawzī, al-Ṭabah al-ūlá 1431h.
- al-ikhtilāṭ bayna al-wāqi wa-al-tashrī, dirāsah fiqhīyah: ilmīyah taṭbīqīyah fī ḥukm al-ikhtilāṭ wa-āthāruh, li-Ibrāhīm ibn Allāh al-Azraq, Muḥarram 1425h, Mu assasat Nūr al-Islām.
- al-Ikhtiyār li-talīl al-Mukhtār, li-Abd Allāh ibn Maḥmūd ibn Mawdūd al-Mawṣilī albldḥy, Majd al-Dīn Abū al-Faḍl al-Ḥanafī, Maṭbaat al-Ḥalabī-al-Qāhirah (wṣwrthā Dār al-Kutub al-Ilmīyah-Bayrūt, wa-ghayrihā), Ṭubia ām 1356 H-1937 M.
- al-Ādāb al-sharīyah wa-al-minaḥ al-marīyah, li-Muḥammad ibn Mufliḥ ibn Muḥammad ibn Mufarrij, ybw Abd Allāh, Shams al-Dīn al-Maqdisī alrāmyná thumma al-Ṣāliḥī al-Ḥanbalī, al-Nāshir: Ālam al-Kutub.
- al-Adhkār, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī, taḥqīq: Abd al-Qādir al-Arna ūṭ raḥimahu Allāh, Dār al-Fikr lil-Ṭibāah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī, Bayrūt, D. Ṭ, Ṭubia ām 1414 H-1994 M.
- Irshād al-sārī li-sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Aḥmad ibn Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Abd al-Malik al-Qasṭallānī alqtyby al-Miṣrī, Abū al-Abbās, Shihāb al-Dīn, al-Maṭbaah al-Kubrá al-Amīrīyah, Miṣr, al-Ṭabah: al-sābiah, 1323 H.
- Alāstdhkār, li-Abī Umar Yūsuf ibn Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Abd al-Barr ibn Āṣim al-Nimrī al-Qurṭubī, taḥqīq: Sālim Muḥammad Aṭā, Muḥammad Alī Muawwaḍ, Dār al-Kutub al-Ilmīyah – Bayrūt, al-Ṭabah al-ūlá, 1421 – 2000M.
- Asná al-maṭālib fī sharḥ Rawḍ al-ṭālib, li-Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Zakarīyā al-Anṣārī, Zayn al-Dīn Abū Yaḥyá al-Sunaykī, al-Nāshir: Dār al-Kitāb al-Islāmī.
- As□hal al-madārik sharḥ Irshād al-sālik fī madhhab Imām al-a immah Mālik, li-Abī Bakr ibn Ḥasan ibn Abd Allāh Kishnāwī, al-Nāshir: Dār al-Fikr, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah: al-thāniyah.
- al-Ashbāh wa-al-naẓā ir, li-Tāj al-Dīn Abd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn al-Subkī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, al-Ṭabah al-ūlá 1411h-1991m.
- al-Ashbāh wa-al-naẓā ir, li-Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, al-Ṭabah al-ūlá, 1411h-1990m.
- al-aṣl al-Jāmi li-īḍaḥ al-Durar al-Manẓūmah fī Silk jam al-jawāmi, Laḥsan ibn Umar ibn Abd Allāh alsynāwny al-Mālikī Maṭbaat al-Nahḍah, Tūnis, al-Ṭabah: al-ūlá, 1928m.
- uṣūl al-Sarakhsī, li-Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a immah al-Sarakhsī, Dār al-Marifah – Bayrūt.
- Aḍwā al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qur ān bi-al-Qur ān, li-Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār ibn Abd al-Qādir al-Jakanī al-Shinqīṭī, Dār al-Fikr lil-Ṭibāah wa al-Nashr wa al-Tawzī Bayrūt – Lubnān 1415 H-1995 M
- al-ijāz wāl yjāz, li-Abd al-Malik ibn Muḥammad ibn Ismāīl Abū Manṣūr al-Thaālibī, Maktabat al-Qur ān – al-Qāhirah, D. Ṭ, D. t.

- Ilām al-muwaqqiīn an Rabb al-ālamīn, li-Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sad Shams al-Dīn Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq: Muḥammad Abd al-Salām Ibrāhīm, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah – yyrwt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1411h-1991m.
- ighāthat al-lahfān fī maṣāyid al-Shayṭān, li-Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawzīyah, ḥaqqaqahu: Muḥammad Uzayr Shams
- Kharraja aḥādīthahu: Muṣṭafá ibn Saīd iytym, Dār Ālam al-Fawā id-Makkah al-Mukarramah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1432 H
- al-Iqnā fī fiqh al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, li-Mūsá ibn Aḥmad ibn Mūsá ibn Sālim ibn Īsá ibn Sālim al-Ḥijjāwī al-Maqdisī, thumma al-Ṣāliḥī, Sharaf al-Dīn, Abū al-Najā, taḥqīq: Abd al-Laṭīf Muḥammad Mūsá al-Subkī, Dār al-Marifah Bayrūt – Lubnān.
- al-Inṣāf fī marifat al-rājiḥ min al-khilāf, li-Alā al-Dīn Abī al-Ḥasan Alī ibn Sulaymān Mardāwī al-Dimashqī al-Ṣāliḥī al-Ḥanbalī, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī, al-Ṭabah: al-thāniyah.
- al-Baḥr al-rā iq sharḥ Kanz al-daqā iq, li-Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm ibn Muḥammad, al-marūf bi-Ibn Nujaym al-Miṣrī, Dār al-Kitāb al-Islāmī, al-Ṭabah al-thāniyah.
- al-Badr al-munīr fī takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiah fī al-sharḥ al-kabīr, li-Ibn al-Mulaqqin Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ Umar ibn Alī ibn Aḥmad al-Shāfiī al-Miṣrī, taḥqīq: Muṣṭafá Abū al-Ghayṭ wa-Abd Allāh ibn Sulaymān wyāsr ibn Kamāl, Dār al-Hijrah lil-Nashr wa-al-Tawzī – al-Riyāḍ, al-Ṭabah: al-ūlá, 1425h-2004m .
- Badhl al-majhūd fī ḥall Sunan Abī Dāwūd, lil-Shaykh Khalīl Aḥmad alshārnfwry, itaná bi-hi wa-allaqa alayhi: al-Ustādh al-Duktūr Taqī al-Dīn al-Nadwī, Markaz al-Shaykh Abī al-Ḥasan al-Nadwī lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, al-Hind, al-Ṭabah: al-ūlá, 1427 H-2006 M.
- Albnāyh sharḥ al-Hidāyah, li-Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá ibn Aḥmad ibn Ḥusayn alghytābá al-Ḥanafī Badr al-Dīn al-Aynī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah-Bayrūt, Lubnān, al-Ṭabah al-ūlá 1420 H-2000 M.
- al-Bayān fī madhhab al-Imām al-Shāfiī, li-Abī al-Ḥusayn Yaḥyá ibn Abī al-Khayr ibn Sālim al-Umrānī al-Yamanī al-Shāfiī, taḥqīq: Qāsim Muḥammad al-Nūrī, Dār al-Minhāj – Jiddah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1421 H-2000M.
- Tāj al-arūs min Jawāhir al-Qāmūs, lmḥmmd ibn Muḥammad ibn Abd al-Razzāq al-Ḥusaynī, Abū al-Fayḍ, almlqqb bmrtḍá, alzzabydy, al-muḥaqqiq: majmūah min al-muḥaqqiqīn, al-Nāshir: Dār al-Hidāyah.
- Tabyīn al-ḥaqā iq sharḥ Kanz al-daqā iq, li-Uthmān ibn Alī ibn Miḥjan albāry, Fakhr al-Dīn al-Zaylaī al-Ḥanafī, wa-alayhi Ḥāshiyat Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Yūnus ibn Ismāīl ibn Yūnus alshshilbīyu, al-Maṭbaah al-Kubrá al-Amīrīyah-Būlāq, al-Qāhirah, al-Ṭabah al-ūlá 1313 H .
- alttaḥbyr l yḍāḥ maāny alttaysyr, li-Muḥammad ibn Ismāīl ibn Ṣalāḥ ibn Muḥammad al-Ḥasanī, al-Kuḥlānī thumma al-Ṣanānī, Abū Ibrāhīm, Izz al-Dīn, ḥaqqaqahu: mḥammad ṣubḥy ibn ḥasan ḥallāq Abū Muṣab, maktabatu alrrushd, al-Riyāḍ, al-Ṭabah: al-ūlá, 1433 H-2012m.
- al-Taḥrīr wa-al-tanwīr « taḥrīr al-maná al-sadīd wa-tanwīr al-aql al-jadīd min tafsīr al-Kitāb al-Majīd », li-Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭāhir ibn Āshūr al-Tūnisī, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr – Tūnis, Ṭubia ām 1984 H .
- Tuḥfat al-Aḥwadhī bi-sharḥ Jāmi al-Tirmidhī, li-Abī al-Ulā Muḥammad Abd al-Raḥmān ibn Abd al-Raḥīm almbārkfwrá, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah – Bayrūt .
- Tuḥfat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj, li-Aḥmad ibn Muḥammad ibn Alī ibn Ḥajar al-Haytamī, rwjt wṣḥḥt: alá iddat nusakh bi-marifat Lajnat min al-ulamā , al-Nāshir: al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá bi-Miṣr li-ṣāḥibihā Muṣṭafá Muḥammad, Ṭabah: 1357 H-1983 M .
- taṣḥīḥ al-furū li-Alā al-Dīn Alī ibn Sulaymān Mardāwī (maṭbū maa al-furū).
- Tafsīr al-Qur ān (wa-huwa ikhtiṣār li-tafsīr al-Māwardī), li-Abī Muḥammad Izz al-Dīn Abd al-Azīz ibn Abd al-Salām ibn Abī al-Qāsim ibn al-Ḥasan al-Sulamī al-Dimashqī, al-mulaqqab bslṭān al-ulamā , taḥqīq: al-Duktūr Abd Allāh ibn Ibrāhīm al-Wahbī, Dār Ibn Ḥazm-Bayrūt , al-Ṭabah: al-ūlá, 1416h / 1996m.

- Tafsīr al-Qur ān al-Aẓīm, li-Abī Muḥammad Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī Ibn Abī Ḥātim, al-muḥaqqiq: Asad Muḥammad al-Ṭayyib, al-Nāshir: Maktabat Nizār Muṣṭafá al-Bāz-al-Mamlakah al-Arabīyah al-Saūdīyah, al-Ṭabah: al-thālithah-1419h.
- Tafsīr al-Qur ān al-Aẓīm, lil-Imām Abī al-Fidā al-Ḥāfiẓ Ibn Kathīr al-Dimashqī, al-Ṭabah al-ūlá 1406 H 1986 M, Dār al-Kutub al-Ilmīyah Bayrūt Lubnān.
- al-Tafsīr al-Qayyim = tafsīr al-Qur ān al-Karīm, li-Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sad Shams al-Dīn Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq: Maktab al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth al-Arabīyah wa-al-Islāmīyah bi-ishrāf al-Shaykh Ibrāhīm Ramaḍān, Dār wa-Maktabat al-Hilāl – Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá-1410 H .
- al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭa min al-maānī wa-al-asānīd, li-Abī Umar Yūsuf ibn Allāh ibn Muḥammad ibn Abd al-Barr al-Nimrī al-Andalusī, Ṭabah 1406h 1985 .
- Tahdhīb Sunan Abī Dāwūd li-Ibn al-Qayyim. li-Ibn Qayyim al-Jawzīyah, Shams al-Dīn Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb al-Dimashqī, Markaz al-Turāth llbrmjyāt, al-Riyāḍ – al-Saūdīyah, al-Ṭabah al-iliktrūnīyah al-ūlá – 2013m.
- al-Tawḍīḥ fī sharḥ al-Mukhtaṣar al-farī li-Ibn al-Ḥājib, li-Khalīl ibn Isḥāq ibn Mūsá, Ḍiyā al-Dīn al-Jundī al-Mālikī al-Miṣrī, al-muḥaqqiq: D. Aḥmad ibn Abd al-Karīm Najīb, Markaz Najībawayh lil-Makhṭūṭāt wa-Khidmat al-Turāth, al-Ṭabah: al-ūlá, H-2008M.
- al-Tawqīf alá muhimmāt al-taārīf, li-Zayn al-Dīn Muḥammad al-madū bi-Abd al-Ra ūf ibn Tāj al-ārifīn ibn Alī ibn Zayn al-Ābidīn al-Ḥaddādī thumma al-Munāwī al-Qāhirī, Ālam al-Kutub – al-Qāhirah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1410h-1990m.
- Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān, li-Abd al-Raḥmān ibn Nāṣir ibn Abd Allāh al-Sadī, al-muḥaqqiq: Abd al-Raḥmān ibn Muallā al-Luwayḥiq, al-Nāshir: Mu assasat al-Risālah, al-Ṭabah: al-ūlá 1420h-2000 M.
- Jāmi al-Bayān fī Ta wīl āy al-Qur ān, li-Abī Jafar Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī Dār al-Fikr.
- al-Jāmi al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh-ṣallá Allāh alayhi wa-sallam-wsnnh wa-ayyāmuh = Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Muḥammad ibn Ismāīl Abū Allāh al-Bukhārī al-Jufī, taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh, al-Ṭabah al-ūlá 1422h .
- al-Jāmi li-aḥkām al-Qur ān = tafsīr al-Qurṭubī, li-Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Bakr ibn Faraḥ al-Anṣārī al-Khazrajī Shams al-Dīn al-Qurṭubī, taḥqīq: Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah – al-Qāhirah, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1384h-1964 M.
- al-Jāmi li-masā il al-Mudawwanah, li-Abī Bakr Muḥammad ibn Abd Allāh ibn Yūnus al-Tamīmī al-Ṣiqillī, taḥqīq: majmūah bāḥithīn fī Rasā il duktūrāh, Mahad al-Buḥūth al-Ilmīyah wa-Iḥyā al-Turāth al-Islāmī-Jāmiat Umm al-Qurá, Dār al-Fikr lil-Ṭibāah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī, al-Ṭabah al-ūlá, 1434 H-2013 M .
- Jamharat al-lughah, li-Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd al-Azdī, taḥqīq: Ramzī Munīr Balabakkī, Dār al-Ilm lil-Malāyīn – Bayrūt, al-Ṭabah al-ūlá 1987m.
- al-Jawharah al-nayyirah alá Mukhtaṣar al-Qudūrī, li-Abī Bakr ibn Alī ibn Muḥammad al-Ḥaddādī al-Abbādī alzzabīdī al-Yamanī al-Ḥanafī, al-Nāshir: al-Maṭbaah al-Khayrīyah, al-Ṭabah al-ūlá, 1322h.
- al-Ḥājah wa-atharuhā fī al-aḥkām, li-Aḥmad ibn Abd-al-Raḥmān al-Rashīd, Dār Kunūz Ishbīliyā _ al-Riyāḍ, al-Ṭabah al-ūlá 1429h.
- Ḥāshiyat albjyrmy alá sharḥ al-manhaj li-Sulaymān ibn Muḥammad ibn Umar albujayramī al-Miṣrī al-Shāfiī, al-Nāshir: Maṭbaat al-Ḥalabī, Tārīkh al-Nashr: 1369h-1950m.
- Ḥāshiyat al-Jamal alá sharḥ al-manhaj = futūḥāt al-Wahhāb bi-tawḍīḥ sharḥ Manhaj al-ṭullāb, li-Sulaymān ibn Umar ibn Manṣūr al-Ujaylī al-Azharī, al-marūf bāljml, al-Nāshir: Dār al-Fikr.
- Ḥāshiyat al-Khalwatī alá Muntahá al-irādāt, li-Muḥammad ibn Aḥmad ibn Alī al-Buhūtī alkhalwaty, taḥqīq: al-Duktūr Sāmī ibn Muḥammad ibn Abd Allāh al-Ṣuqayr wa-al-Duktūr Muḥammad ibn Abd Allāh ibn Ṣāliḥ al-Laḥīdān, Dār al-Nawādir, Sūriyā, al-Ṭabah: al-ūlá, 1432 H-2011M .

- Ḥāshiyat al-Dasūqī alá al-sharḥ al-kabīr, li-Muḥammad ibn Aḥmad ibn Arafah al-Dasūqī al-Mālikī, Dār al-Fikr.
- Ḥāshiyat al-Ṭaḥṭāwī alá Marāqī al-Falāḥ sharḥ Nūr al-Īḍāḥ, li-Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāīl al-Ṭaḥṭāwī al-Ḥanafī, taḥqīq: Muḥammad Abd al-Azīz al-Khālidī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah _ Bayrūt, al-Ṭabah al-ūlá 1418h-1997m.
- Ḥāshiyat al-Adawī alá sharḥ Kifāyat al-ṭālib al-rabbānī, li-Abī al-Ḥasan, Alī ibn Aḥmad ibn Mukarram al-Ṣaīdī al-Adawī, al-muḥaqqiq: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqāī, al-Nāshir: Dār al-Fikr – Bayrūt .
- Ḥāshiyat al-Adawī alá sharḥ Mukhtaṣar Khalīl llkhrshy, li-Abī al-Ḥasan, Alī ibn Aḥmad ibn Mukarram al-Ṣaīdī al-Adawī, al-Nāshir: Dār al-Fikr lil-Ṭibāah – Bayrūt.
- Ḥāshiyat al-Aṭṭār alá sharḥ al-Jalāl al-maḥallī alá jam al-jawāmi, Laḥsan ibn Muḥammad ibn Maḥmūd al-Aṭṭār al-Shāfiī, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah.
- al-Durr al-Mukhtār, li-Muḥammad ibn Alī ibn Muḥammad alḥiṣny al-marūf blā al-Dīn alḥṣkfy al-Ḥanafī, wa-maahu wa-ḥāshiyat Ibn Ābidīn, li-Muḥammad Amīn ibn Umar ibn Abd al-Azīz Ābidīn al-Dimashqī al-Ḥanafī, Dār alfkr-byrwt, al-Ṭabah al-thāniyah 1412h-1992m.
- Daqā iq ūlī al-nuhá li-sharḥ al-Muntahá = sharḥ Muntahá al-irādāt, lmnṣwr ibn Yūnus ibn Ṣalāḥ al-Dīn Ibn Ḥasan ibn Idrīs albhwtá alḥnblá, Ālam al-Kutub, al-Ṭabah: al-ūlá, 1414h-1993M.
- al-Dhakhīrah, li-Abī al-Abbās Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs ibn Abd al-Raḥmān al-Mālikī al-shahīr bi-al-Qarāfī, al-muḥaqqiq: Muḥammad Ḥajjī wa-ākharūn, al-Nāshir: Dār al-Gharb al slāmy-Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1994 M.
- Raf al-ḥaraj fī al-sharīah al-Islāmīyah, lil-Duktūr Ṣāliḥ ibn Allāh ibn Ḥamīd, Markaz al-Baḥth al-Ilmī wa-Iḥyā al-Turāth al-Islāmī _ Jāmiat Umm al-Qurá, al-Ṭabah al-ūlá 1403h.
- Rūḥ al-Bayān, li-Ismāīl Ḥaqqī ibn Muṣṭafá al-Istānbūlī al-Ḥanafī al-Khalwatī al-Mawlá Abū al-Fidā , al-Nāshir: Dār al-Fikr – Bayrūt.
- al-Rawḍ alndy sharḥ Kāfī al-mubtadī-fī fiqh Imām al-Sunnah Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī Raḍī Allāh anhu, li-Aḥmad ibn Abd Allāh ibn Aḥmad al-Balī, Ashraf alá ṭabihi wa-taṣḥīḥihi: Faḍīlat al-Shaykh / Abd al-Raḥmān Ḥasan Maḥmūd, min ulamā al-Azhar, al-Mu assasah al-Saīdīyah – al-Riyāḍ .
- Rawḍat al-ṭālibīn wa-umdat al-muftīn, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī, taḥqīq: Zuhayr al-Shāwīsh, al-Nāshir: al-Maktab al-Islāmī, byrwt-dmshq-Ammān, al-Ṭabah: al-thālithah, 1412h / 1991m .
- Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir fī uṣūl al-fiqh alá madhhab al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, li-Abī Muḥammad Muwaffaq al-Dīn Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmah al-Jammāīlī al-Maqdisī thumma al-Dimashqī al-Ḥanbalī, al-shahīr bi-Ibn Qudāmah al-Maqdisī, Mu assasat al-Rayyān lil-Ṭibāah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī, al-Ṭabah al-thāniyah 1423h-2002m.
- Riyāḍ al-afhām fī sharḥ Umdat al-aḥkām, li-Abī Ḥafṣ Umar ibn Alī ibn Sālim ibn Ṣadaqah al-Lakhmī al-Iskandarī al-Mālikī, Tāj al-Dīn al-Fākihānī, taḥqīq wa-dirāsat: Nūr al-Dīn Ṭālib, Dār al-Nawādir, Sūriyā, al-Ṭabah: al-ūlá, 1431 H-2010 M.
- Sunan Abī Dāwūd, li-Abī Dāwūd Sulaymān ibn al-Ashath ibn Isḥāq ibn Bashīr ibn Shaddād ibn Amr al-Azdī alssijistāny, al-muḥaqqiq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn Abd al-Ḥamīd, al-Nāshir: al-Maktabah al-Aṣrīyah, Ṣaydā – Bayrūt.
- Sunan al-Tirmidhī, li-Muḥammad ibn Īsá ibn sawrh ibn Mūsá ibn al-Ḍaḥḥāk, al-Tirmidhī, Abū Īsá, taḥqīq wa-talīq: Aḥmad Muḥammad Shākir wa-ākharūn, al-Nāshir: Sharikat Maktabat wa-Maṭbaat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī – Miṣr, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1395 H-1975 M.
- al-Sunan al-Kubrá, li-Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn Alī ibn Mūsá alkhusrawjirdy al-Khurāsānī, Abī Bakr al-Bayhaqī, al-muḥaqqiq: Muḥammad Abd al-Qādir Aṭā, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah: al-thālithah, 1424 H-2003 M.

- Sharḥ Ibn Nājī al-Tanūkhī alá matn al-Risālah li-Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī, li-Qāsim ibn Īsá ibn Nājī al-Tanūkhī al-Qayrawānī, itaná bi-hi: Aḥmad Farīd al-Mazīdī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1428 H-2007 M.
- Sharḥ al-Jalāl al-maḥallī alá jam al-jawāmi (maa Ḥāshiyat al-Aṭṭār), li-Jalāl al-Dīn Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Kamāl al-Dīn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn Aḥmad ibn Hāshim al-Abbāsī al-Anṣārī almḥlly.
- Sharḥ alzzurqāny alá Mukhtaṣar Khalīl, li-Abd al-Bāqī ibn Yūsuf ibn Aḥmad al-Zurqānī al-Miṣrī, ḍabaṭahu wa-ṣaḥḥaḥahu wa-kharraja āyātihi: Abd al-Salām Muḥammad Amīn, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah al-ūlá, 1422 H-2002 M.
- Sharḥ al-Zarkashī alá Mukhtaṣar al-Khiraqī, li-Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abd Allāh al-Zarkashī al-Miṣrī al-Ḥanbalī, al-Nāshir: Dār al-Ubaykān, al-Ṭabah al-ūlá, 1413 H-1993 M.
- Sharḥ Zarrūq alá matn al-Risālah, li-Shihāb al-Dīn Abū al-Abbās Aḥmad ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Īsá al-Baransī al-Fāsī, al-marūf bi-Zarrūq, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah: al-ūlá, 1427 H-2006 M.
- Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Ibn Baṭṭāl Abī al-Ḥasan Alī ibn Khalaf ibn Abd al-Malik, taḥqīq: Abū Tamīm Yāsir ibn Ibrāhīm, Maktabat al-Rushd-al-Saūdīyah, al-Riyāḍ, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1423h-2003m.
- Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī – Bayrūt, al-Ṭabah al-thāniyah, 1392h.
- sharḥ al-Umdah li-Shaykh al-Islām Ibn Taymīyah-min awwal Kitāb al-ṣalāh ilá ākhir Bāb ādāb al-Mashy ilá al-ṣalāh, li-Taqī al-Dīn Abū al-Abbās Aḥmad ibn Abd al-Ḥalīm ibn Abd al-Salām ibn Abd Allāh ibn Abī al-Qāsim ibn Muḥammad Ibn Taymīyah al-Ḥarrānī al-Ḥanbalī al-Dimashqī, taḥqīq: Khālid ibn Alī ibn Muḥammad al-Mushayqiḥ, Dār al-Āṣimah, al-Riyāḍ, al-Ṭabah: al-ūlá, 1418 H-1997 M.
- sharḥ al-qawāid al-fiqhīyah, li-Aḥmad ibn al-Shaykh Muḥammad al-Zarqā, ṣaḥḥaḥahu wa-allaqa alayhi: Muṣṭafá Aḥmad al-Zarqā, Dār al-Qalam-Dimashq / Sūriyā, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1409H-1989m .
- al-Sharḥ al-kabīr lil-Shaykh alá Mukhtaṣar Khalīl, li-Aḥmad al-Dardīr, Dār al-Fikr.
- al-Sharḥ al-kabīr alá matn al-Muqni Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Qudāmah al-Maqdisī al-Jammāīlī al-Ḥanbalī, Abī al-Faraj, Shams al-Dīn, al-Nāshir: Dār al-Kitāb al-Arabī lil-Nashr wa-al-Tawzī.
- Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, li-Muḥammad ibn Abd Allāh al-Kharashī al-Mālikī Abī Abd Allāh, al-Nāshir: Dār al-Fikr lil-Ṭibāah – Bayrūt.
- Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān bi-tartīb Ibn Balabān, li-Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad ibn Ḥibbān ibn Muādh ibn mabda, al-Tamīmī, Abū Ḥātim, al-Dārimī, albusty, taḥqīq: Shuayb al-Arna ūṭ, Mu assasat al-Risālah – Bayrūt, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1414 – 1993M.
- al-Ṣawāiq al-mursalah fī al-radd alá al-Jahmīyah wa-al-Muaṭṭilah, li-Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sad Shams al-Dīn Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq: Alī ibn Muḥammad al-Dukhayyil Allāh, Dār al-Āṣimah, al-Riyāḍ, al-Ṭabah: al-ūlá, 1408h.
- Ṣawt al-mar ah, lil-Duktūr Yūsuf al-Aḥmad, Mu assasat al-Durar al-sanīyah, al-Ẓahrān, al-Ṭabah al-ūlá 1429 H.
- Ṭarḥ altthryb fī sharḥ al-Taqrīb, li-Abī al-Faḍl Zayn al-Dīn Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥusayn ibn Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr ibn Ibrāhīm al-Irāqī, al-Nāshir: al-Ṭabah al-Miṣrīyah al-qadīmah.
- Ṭarīq al-hijratayn wa-Bāb al-saādatayn, li-Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb ibn Sad Shams al-Dīn Ibn Qayyim al-Jawzīyah, al-Nāshir: Dār al-Salafīyah, al-Qāhirah, Miṣr, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1394h.
- al-Uddah fī uṣūl al-fiqh, lil-Qāḍī Abū Yalá, Muḥammad ibn al-Ḥusayn ibn Muḥammad ibn Khalaf Ibn al-Farrā , taḥqīq: D Aḥmad ibn Alī Ibn Siyar al-Mubārakī, al-Ustādh al-mushārik fī Kullīyat al-sharīah bi-al-Riyāḍ-Jāmiat al-Malik Muḥammad ibn Saūd al-Islāmīyah, al-Ṭabah: al-thāniyah 1410 H-1990 M.

- al-Azīz sharḥ al-Wajīz al-marūf bi-al-sharḥ al-kabīr, li-Abd al-Karīm ibn Muḥammad ibn Abd al-Karīm, Abī al-Qāsim al-Rāfiī al-Qazwīnī, taḥqīq: Alī Muḥammad Awaḍ-Ādil Aḥmad Abd al-Mawjūd, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah al-ūlá, 1417 H-1997 M.
- Umdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Abī Muḥammad Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Mūsá ibn Aḥmad ibn Ḥusayn alghytābá al-Ḥanafī Badr al-Dīn al-Aynī, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī – Bayrūt.
- al-Ināyah sharḥ al-Hidāyah, li-Muḥammad ibn Muḥammad ibn Maḥmūd, Akmal al-Dīn Abī Abd Allāh Ibn al-Shaykh Shams al-Dīn Ibn al-Shaykh Jamāl al-Dīn al-Rūmī al-Bābartī, al-Nāshir: Dār al-Fikr.
- Ghāyat al-wuṣūl fī sharḥ Lubb al-uṣūl, li-Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Zakarīyā al-Anṣārī, Zayn al-Dīn Abū Yaḥyá al-Sunaykī, Dār al-Kutub al-Arabīyah al-Kubrá, Miṣr.
- Ghidhā albāb fī sharḥ manẓūmat al-Ādāb, li-Shams al-Dīn, Abū al-Awn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sālim al-Saffārīnī al-Ḥanbalī, Mu assasat Qurṭubah – Miṣr, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1414 H / 1993M.
- al-ghurar al-bahīyah fī sharḥ al-Bahjah al-wardīyah, li-Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Zakarīyā al-Anṣārī, Zayn al-Dīn Abū Yaḥyá al-Sunaykī, al-Maṭbaah al-Maymanīyah.
- ghmz Uyūn al-Baṣā ir fī sharḥ al-Ashbāh wa-al-naẓā ir, li-Aḥmad ibn Muḥammad Makkī, Abī al-Abbās, Shihāb al-Dīn al-Ḥusaynī al-Ḥamawī al-Ḥanafī, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, al-Ṭabah al-ūlá, 1405h-1985m .
- al-Fatāwá al-Hindīyah Lajnat ulamā bi-ri āsat Niẓām al-Dīn al-Balkhī, al-Nāshir: Dār al-Fikr, al-Ṭabah al-thāniyah, 1310 H.
- _ Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Aḥmad ibn Alī ibn Ḥajar Abī al-Faḍl al-Asqalānī al-Shāfiī, al-Nāshir: Dār al-Marifah-Bayrūt, 1379h, raqm katabahu wa-abwābuh wa-aḥādīthahu: Muḥammad Fu ād Abd al-Bāqī, qāma bi-ikhrājihi wa-ṣaḥḥaḥahu wa-ashrafa alá ṭabihi: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb .
- Fatḥ Dhī al-Jalāl wa-al-ikrām bi-sharḥ Bulūgh al-marām, li-Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-Uthaymīn, taḥqīq wa-talīq: Ṣubḥī ibn Muḥammad Ramaḍān, Umm Isrā bint Arafah Bayyūmī, al-Maktabah al-Islāmīyah lil-Nashr wa-al-Tawzī, al-Ṭabah: al-ūlá, 1427 H-2006 M .
- Fatḥ al-qadīr, li-Muḥammad ibn Alī ibn Muḥammad ibn Abd Allāh al-Shawkānī al-Yamanī, al-Nāshir: Dār Ibn Kathīr, Dār al-Kalim al-Ṭayyib-Dimashq, Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá-1414 H .
- Fatḥ al-Wahhāb bi-sharḥ Manhaj al-ṭullāb, li-Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Zakarīyā al-Anṣārī, Zayn al-Dīn Abū Yaḥyá al-Sunaykī, Dār al-Fikr lil-Ṭibāah wa-al-Nashr, al-Ṭabah: 1414h / 1994m .
- al-furū, li-Muḥammad ibn Mufliḥ ibn Muḥammad ibn Mufarrij, Abī Abd Allāh, Shams al-Dīn al-Maqdisī alrāmyná thumma al-Ṣāliḥī al-Ḥanbalī, al-muḥaqqiq: Abd Allāh ibn Abd al-Muḥsin al-Turkī, al-Nāshir: Mu assasat al-Risālah, al-Ṭabah: al-ūlá 1424 H-2003 M .
- al-Fawākih al-dawānī, li-Aḥmad ibn Ghānim ibn Sālim Ibn Muhannā, Shihāb al-Dīn al-Nafrāwī al-Azharī al-Mālikī, al-Nāshir: Dār al-Fikr.
- Fayḍ al-qadīr sharḥ al-Jāmi al-Ṣaghīr, li-Zayn al-Dīn Muḥammad al-madū bi-Abd al-Ra ūf ibn Tāj al-ārifīn ibn Alī ibn Zayn al-Ābidīn al-Ḥaddādī thumma al-Munāwī al-Qāhirī, al-Nāshir: al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá – Miṣr.
- Qawāid al-aḥkām fī maṣāliḥ al-anām, li-Abī Muḥammad Izz al-Dīn Abd al-Azīz ibn Abd al-Salām ibn Abī al-Qāsim ibn al-Ḥasan al-Sulamī al-Dimashqī, al-mulaqqab bslṭān al-ulamā , rājaahu wa-allaqa alayhi: Ṭāhā Abd al-Ra ūf Sad, Maktabat al-Kullīyāt al-Azharīyah – al-Qāhirah, Ṭabah: 1414 H-1991 M
- al-Kāfī sharḥ albzwdy, lil-Ḥusayn ibn Alī ibn Ḥajjāj ibn Alī, Ḥusām al-Dīn alssighnāqy, taḥqīq: Fakhr al-Dīn Sayyid Muḥammad Qānat, Maktabat al-Rushd lil-Nashr wa-al-Tawzī, al-Ṭabah: al-ūlá, 1422 H-2001 M
- Kitāb al-Ayn, lil-Khalīl ibn Aḥmad ibn Amr ibn Tamīm al-Farāhīdī al-Baṣrī, taḥqīq: D Mahdī al-Makhzūmī, D Ibrāhīm al-Sāmarrā ī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl .

- Kashshāf al-qinā an matn al-Iqnā, lmnṣwr ibn Yūnus ibn Ṣalāḥ al-Dīn Ibn Ḥasan ibn Idrīs albhwtá alḥnblá, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah.
- Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī, li-Abd al-Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad, Alā al-Dīn al-Bukhārī al-Ḥanafī (al-mutawaffá: 730h)
- al-Nāshir: Dār al-Kitāb al-Islāmī, D. Ṭ, D. t .
- Kashf al-qinā an ḥukm al-wajd wa-al-samā, li-Aḥmad ibn Umar ibn Ibrāhīm al-Qurṭubī, Dār al-ṣaḥābah lil-Turāth _ Ṭanṭā, al-Ṭabah al-ūlá 1412h.
- Kashf al-mukhaddirāt wa-al-Riyāḍ al-muzhirāt li-sharḥ Akhṣar al-mukhtaṣarāt, li-Abd al-Raḥmān ibn Abd Allāh ibn Aḥmad al-Balī al-Khalwatī al-Ḥanbalī, al-muḥaqqiq: qābalahu b ṣlh wa-thalāthat uṣūl ukhrá: Muḥammad ibn Nāṣir al-Ajamī, al-Nāshir: Dār al-Bashā ir al-Islāmīyah-Lubnān / Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1423h-2002M .
- al-Kawākib al-Darārī fī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, li-Muḥammad ibn Yūsuf ibn Alī ibn Saīd, Shams al-Dīn al-Kirmānī, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī, Bayrūt-Lubnān, Ṭabah: 1401h-1981M.
- al-Kawkab al-wahhāj sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim (almsmmá: al-Kawkab alwhhāj wālrrawḍ albahhāj fī sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj), li-Muḥammad al-Amīn ibn Abd Allāh al uramy alalawy alharary al-Shāfiī, murājaat: Lajnat min al-ulamā bi-ri āsat albrfswr Hāshim Muḥammad Alī Mahdī al-Mustashār bi-Rābiṭat al-ālam al-Islāmī-Makkah al-Mukarramah, Dār al-Minhāj-Dār Ṭawq al-najāh, al-Ṭabah: al-ūlá, 1430 H-2009M.
- Lisān al-Arab, li-Muḥammad ibn Mukarram ibn alá, Abū al-Faḍl, Jamāl al-Dīn Ibn manẓūr al-Anṣārī alrwyfá al fryqá, al-Nāshir: Dār Ṣādir – Bayrūt, al-Ṭabah: al-thālithah-1414 H.
- al-Lubāb « sharḥ fuṣūl al-Ādāb », li-Abī Muḥammad Abd Allāh ibn Māni ibn Ghallāb alghbywy al-Rūqī al-Utaybī, Dār al-Tadmurīyah, al-Riyāḍ-al-Mamlakah al-Arabīyah al-Saūdīyah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1433 H-2012 M .
- al-Lubāb fī ulūm al-Kitāb, li-Abī Ḥafṣ Sirāj al-Dīn Umar ibn Alī ibn Ādil al-Ḥanbalī al-Dimashqī al-Numānī, taḥqīq: al-Shaykh Ādil Aḥmad Abd al-Mawjūd, wa-al-Shaykh Alī Muḥammad Muawwaḍ, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah-Bayrūt / Lubnān, al-Ṭabah al-ūlá, 1419 H-1998m .
- al-Mabsūṭ, li-Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a immah al-Sarakhsī, Dār al-Marifah – Bayrūt Ṭubia ām 1414h-1993m.
- al-Mubdi fī sharḥ al-Muqni, li-Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn Abd Allāh ibn Muḥammad Ibn Mufliḥ, Abū Isḥāq, Burhān al-Dīn, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah: al-ūlá, 1418 H-1997 M
- Majallat al-aḥkām al-adlīyah, idād: Lajnat mukawwanah min iddat ulamā wa-fuqahā fī al-khilāfah al-Uthmānīyah, taḥqīq: Najīb hwāwyny, Nūr Muḥammad, kārkhānh tjārti kutub, Ārām bāgh, Karātshī.
- Majma al-anhur fī sharḥ Multaqá al-abḥur, li-Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Sulaymān al-madū bshykhy Zādah, yarifu bi-Dāmād Afandī,
- al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī .
- al-Majmū sharḥ al-Muhadhdhab, li-Abī Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī, al-Nāshir: Dār al-Fikr.
- Majmū al-Fatāwá, li-Taqī al-Dīn Abū al-Abbās Aḥmad ibn Abd al-Ḥalīm ibn Taymīyah al-Ḥarrānī, al-muḥaqqiq: Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Qāsim, al-Nāshir: Majma al-Malik Fahd li-Ṭibāat al-Muṣḥaf al-Sharīf, al-Madīnah al-Nabawīyah, al-Mamlakah al-Arabīyah al-Saūdīyah, ām al-Nashr: 1416h / 1995m.
- Majmūah Mu allafāt al-Shaykh al-Imām Muḥammad ibn Abd al-Wahhāb, taḥqīq: Abd-al-Azīz al-Rūmī wa-ghayrihi, Jāmiat al-Imām Muḥammad ibn Saūd al-Islāmīyah, 1396 H.
- Maḥāsin al-ta wīl, li-Muḥammad Jamāl al-Dīn ibn Muḥammad Saīd ibn Qāsim al-Ḥallāq al-Qāsimī, al-muḥaqqiq: Muḥammad Bāsil Uyūn al-Sūd, al-Nāshir: Dār al-Kutub allmyh – Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá-1418 H.

- al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aẓam, li-Abī al-Ḥasan Alī ibn Ismāīl ibn sydh al-Mursī, al-muḥaqqiq: Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah – Bayrūt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1421 H-2000 M .
- al-Muḥīṭ al-burhānī fī al-fiqh al-Numānī, li-Abī al-Maālī Burhān al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad ibn Abd al-Azīz ibn Umar ibn māzata al-Bukhārī al-Ḥanafī, taḥqīq: Abd al-Karīm Sāmī al-Jundī, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah al-ūlá, 1424 H-2004 M.
- Mukhtaṣar al-ifādāt fī rub al-ibādāt wa-al-Ādāb wa-ziyādāt, lil-Imām Muḥammad ibn Badr al-Dīn ibn Balabān al-Dimashqī al-Ḥanbalī, taḥqīq wa-talīq: Muḥammad ibn Nāṣir al-Ajamī, Dār al-Bashā ir al-Islāmīyah llṭbāah wālnshr wa-al-Tawzī, bayrwt, al-Ṭabah: al-ūlá, 1419 H-1998 M.
- Mukhtār al-ṣiḥāḥ, li-Zayn al-Dīn Abū Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Abd al-Qādir al-Ḥanafī al-Rāzī, al-muḥaqqiq: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad, al-Nāshir: al-Maktabah al-Aṣrīyah-al-Dār al-Namūdhajīyah, Bayrūt – Ṣaydā, al-Ṭabah: al-khāmisah, 1420h / 1999M .
- Marāqī al-Falāḥ sharḥ matn Nūr al-Īḍāḥ, Laḥsan ibn Ammār ibn Alī al-Shurunbulālī al-Miṣrī al-Ḥanafī, al-Maktabah al-Aṣrīyah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1425 H-2005 M.
- Mirqāt al-mafātīḥ sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ, li-Alī ibn Sulṭān Muḥammad, Abū al-Ḥasan Nūr al-Dīn al-Mullā al-Harawī al-Qārī, al-Nāshir: Dār al-Fikr, Bayrūt – Lubnān, al-Ṭabah: al-ūlá, 1422h-2002M.
- al-masālik fī sharḥ Muwaṭṭa Mālik, lil-Qāḍī Muḥammad ibn Abd Allāh Abū Bakr ibn al-Arabī al-Maāfirī al-Ishbīlī al-Mālikī Qara ahu wllq alayhi: Muḥammad ibn al-Ḥusayn alssulymāny wa-Ā ishah bint al-Ḥusayn alssulymāny, qddam la-hu: Yūsuf alqaraḍāwy, al-Nāshir: dār algharb al-Islāmī, al-Ṭabah al-ūlá, 1428 H-2007 M.
- Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal, li-Abī Abd Allāh Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal ibn Hilāl ibn Asad al-Shaybānī, al-muḥaqqiq: Shuayb al-Arna ūṭ-Ādil Murshid, wa-ākharūn, al-Nāshir: Mu assasat al-Risālah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1421 H-2001 M.
- al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-Adl an al-Adl ilá Rasūl Allāh-ṣallá Allāh alayhi wa-sallam = Ṣaḥīḥ Muslim, li-Muslim ibn al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Nīsābūrī, taḥqīq: Muḥammad Fu ād Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī – Bayrūt.
- al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr, li-Aḥmad ibn Muḥammad ibn Alī al-Fayyūmī thumma al-Ḥamawī, Abī al-Abbās, al-Nāshir: al-Maktabah al-Ilmīyah – Bayrūt.
- Maṭālib ūlī al-nuhá fī sharḥ Ghāyat al-Muntahá, li-Muṣṭafá ibn Sad ibn Abduh al-Suyūṭī Shuhrah, alrḥybāná mawlidan thumma al-Dimashqī al-Ḥanbalī, al-Nāshir: al-Maktab al-Islāmī, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1415h-1994m.
- al-Mujam al-Wasīṭ, allafahu: Majma al-lughah al-Arabīyah bi-al-Qāhirah, al-Nāshir: Dār al-Dawah.
- al-Maūnah alá madhhab Ālam al-Madīnah, li-Abī Muḥammad Abd al-Wahhāb ibn Alī ibn Naṣr al-Thalabī al-Baghdādī al-Mālikī, al-muḥaqqiq: Ḥimmīsh Abd alḥqq, al-Nāshir: al-Maktabah al-Tijārīyah, Muṣṭafá Aḥmad al-Bāz-Makkah al-Mukarramah .
- al-Mughnī li-Ibn Qudāmah, li-Abī Muḥammad Muwaffaq al-Dīn Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Qudāmah al-Jammāīlī al-Maqdisī thumma al-Dimashqī al-Ḥanbalī, al-shahīr bi-Ibn Qudāmah al-Maqdisī, al-Nāshir: Maktabat al-Qāhirah .
- Mughnī al-muḥtāj ilá marifat maānī alfāẓ al-Minhāj, li-Shams al-Dīn, Muḥammad ibn Aḥmad al-Khaṭīb al-Shirbīnī al-Shāfiī, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-Ilmīyah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1415h-1994m .
- Mafātīḥ al-ghayb = al-tafsīr al-kabīr, li-Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī al-Rāzī al-mulaqqab bfkhr al-Dīn al-Rāzī, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī – Bayrūt, al-Ṭabah: al-thālithah-1420 H .
- Miftāḥ Dār al-Saādah wa-manshūr Wilāyat al-Ilm wa-al-irādah, li-Abī Abd Allāh Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb Ibn Qayyim al-Jawzīyah, taḥqīq: Abd al-Raḥmān ibn Ḥasan ibn Qā id, rājaahu: muḥammad ajmal al ṣlāḥī, Sulaymān ibn Abd Allāh al-Umayr, Dār Ālam al-Fawā id, Makkah al-Mukarramah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1432 H .

- al-mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim, li-Abī al-Abbās Aḥmad ibn Umar ibn Ibrāhīm al-Qurṭubī, ḥaqqaqahu wa-allaqa alayhi wa-qaddama la-hu: Muḥyī al-Dīn Dīb mystw-Aḥmad Muḥammad al-Sayyid-Yūsuf Alī Budaywī-Maḥmūd Ibrāhīm bzāl, (Dār Ibn Kathīr, Dimashq-Bayrūt), (Dār al-Kalim al-Ṭayyib, Dimashq-Bayrūt), al-Ṭabah: al-ūlá, 1417 H-1996 M.
- Maqāyīs al-lughah, li-Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā al-Qazwīnī al-Rāzī, Abū al-Ḥusayn, al-muḥaqqiq: Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Nāshir: Dār al-Fikr, ām al-Nashr: 1399h-1979m.
- al-Muntaqá sharḥ al-Muwaṭṭa , li-Abī al-Walīd Sulaymān ibn Khalaf ibn Sad ibn Ayyūb ibn Wārith al-Tujībī al-Qurṭubī al-Bājī al-Andalusī, al-Nāshir: Maṭbaat al-Saādah-bi-jiwār Muḥāfaẓat Miṣr, al-Ṭabah al-ūlá, 1332 H .
- al-Manthūr fī al-qawāid al-fiqhīyah, li-Abī Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn Abd Allāh ibn Bahādur al-Zarkashī, Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytīyah, al-Ṭabah: al-thāniyah, 1405h-1985m.
- al-Manhal al-adhb almwrwd sharḥ Sunan al-Imām Abī Dāwūd, li-Maḥmūd Muḥammad Khaṭṭāb al-Subkī, uniya bi-taḥqīqihi wa-taṣḥīḥihi: Amīn Maḥmūd Muḥammad Khaṭṭāb, al-Nāshir: Maṭbaat al-Istiqāmah, al-Qāhirah – Miṣr, al-Ṭabah al-ūlá, 1351-1353 H .
- al-Muwāfaqāt, li-Ibrāhīm ibn Mūsá ibn Muḥammad al-Lakhmī al-Gharnāṭī al-shahīr bālshāṭby, al-muḥaqqiq: Abū Ubaydah Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān, Dār Ibn Affān, al-Ṭabah al-ūlá 1417h / 1997m.
- Mawāhib al-Jalīl fī sharḥ Mukhtaṣar Khalīl, li-Shams al-Dīn Abū Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad ibn Abd al-Raḥmān al-Ṭarābulusī al-Maghribī, al-marūf bi-al-Ḥattāb alrruyny al-Mālikī, al-Nāshir: Dār al-Fikr, al-Ṭabah: al-thālithah, 1412h-1992m.
- Naṣb al-Rāyah li-aḥādīth al-Hidāyah maa ḥāshiyatihi Bughyat al-Almaī fī takhrīj al-Zaylaī, li-Jamāl al-Dīn Abū Muḥammad Abd Allāh ibn Yūsuf Ibn Muḥammad al-Zaylaī, ṣaḥḥaḥahu wa-waḍaa al-Ḥāshiyah: Abd al-Azīz al-Diyūbandī alfnjāny, ilá Kitāb al-ḥajj, taḥqīq: Muḥammad Awwāmah, Mu assasat al-Rayyān lil-Ṭibāah wa-al-Nashr-Bayrūt / Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al slāmyt-Jiddah, al-Ṭabah: al-ūlá, 1418h / 1997m.
- Nihāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj, li-Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abī al-Abbās Aḥmad ibn Ḥamzah Shihāb al-Dīn al-Ramlī, al-Nāshir: Dār al-Fikr, Bayrūt, al-Ṭabah: Ṭ akhīrah-1404h / 1984m .
- Nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madhhab, li-Abd al-Malik ibn Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Muḥammad al-Juwaynī, Abī al-Maālī, Rukn al-Dīn, al-mulaqqab bi-imām al-Ḥaramayn, taḥqīq: U. D / Abd al-Aẓīm Maḥmūd alddyb, Dār al-Minhāj, al-Ṭabah al-ūlá, 1428h-2007m .
- al-Nahr al-fā iq sharḥ Kanz al-daqā iq, li-Sirāj al-Dīn Umar ibn Ibrāhīm ibn Nujaym al-Ḥanafī taḥqīq: Aḥmad IzzūInāyat, Dār al-Kutub al-Ilmīyah, al-Ṭabah al-ūlá, 1422h-2002M.
- al-Nawādir wa-al-ziyādāt alá mā fī al-Mudawwanah min ghayrihā min al-ummahāt, li-Abī Muḥammad Abd Allāh ibn (Abī Zayd) Abd al-Raḥmān al-Nafzī, al-Qayrawānī, al-Mālikī, taḥqīq: al-Duktūr / Abd alfttāḥ Muḥammad al-Ḥulw, wa-Jamāat ghayrihi, al-Nāshir: Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt
- al-Ṭabah al-ūlá, 1999 M.
- al-Hidāyah fī sharḥ bidāyat al-mubtadī, li-Alī ibn Abī Bakr ibn Abd al-Jalīl al-Farghānī al-Marghīnānī, Abū al-Ḥasan Burhān al-Dīn, al-muḥaqqiq: Ṭalāl Yūsuf, al-Nāshir: Dār Iḥyā al-Turāth al-Arabī-Bayrūt – Lubnān